جامعة محمد بوضياف – المسيلة
كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية
قسم الفلسفة

أخلاق الدولة عند هيغل

مذكرة مكملة لمقتضيات نيل شهادة الماستر في الفلسفة
تخصص: فلسفة عامة

إعداد الطالبة:
نسمة غرابي

الأستاذ المشراف:
د/ رياض خوضر

لجنة المناقشة:

	جامعة محمد بوضياف بالمسيلة	الصفة رئيسا
د. رياض خوضر	جامعة محمد بوضياف بالمسيلة	مشرفا ومقررا
	جامعة محمد بوضياف بالمسيلة	ممتحنا

السنة الجامعية: 2023-2024

شكر وعرفان

قال صلى الله عليه وسلم: ﴿ **من لم يشكر الناس لم يشكر الله ومن أهدى إليكم معروفا فكافئوه فإن لم تستطيعوا فادعوا له** ﴾

وعملا بهذا الحديث واعترافا بالجميل، نحمد الله عزوجل ونشكره على إتمام هذا العمل

إلى جميع الأساتذة الأفاضل

إلى من مهد لنا طريق العلم والمعرفة

أتقدم بالشكر الجزيل إلى الأستاذ المشرف "رياض خوضر" الذي رافقني طيلة إنجاز مذكرتي ولم يبخل عليّ بتوجيهاته وإرشاداته القيمة

راجية من الله عزوجل أن يسدد خطاه ويحقق مناه فجزاه الله كل خير

وأخيرا أعبر ببالغ تحياتي إلى كل من ساعدني من قريب أو من بعيد في إنجاز هذه المذكرة

مقدمة

مقدمة:

إن الدولة محل دراســـة وتحليل وذلك للأهمية البالغة التي تحتويها وهي تنظيم الاجتماع البشـري فكانت تعني عند أفلاطون الدولة الكاملة التي يكون مجموع أفرادها صـالحين وهي دولة قائمة على العقل والفكر لأن قوانينها عقلية محضـة، أما عند أرسـطو فهي الماهية التي يتشـكل في ظلها الوجود الإنساني لأنها الحاكم الأعلى في المجتمع هذا في العصور القديمة اليونانية.

أما العصور الوسطى كان الفارابي يدعوا إلى المدينة الفاضلة التي يحصل بفضلها الفرد أو الجماعة على حياة سعيدة وفاضلة ورئيسها هو الأمام ورئيس الأمة الفاضلة ورئيس المعمورة كلها أما عند ابن خلدون فالدولة ضرورية.

وفي العصر الحديث كان حظ الدولة أوفر في الدراسة والنقد ، فأصحاب العقد الاجتماعي جون جاك روسو توماس هوبز جون لوك "يرون أن الدولة هي تعاقد بين أفراد المجتمع الملاحظ في العصـــور التي ذكرناها أن كل فيلســـوف يدعو إلى دولة بناها تبعا لنفســـه الفلســـفي وكذلك للظروف السياسية والاجتماعية التي كانت سائدة في تلك الفترة والإنسان مدني بطبعه لا يستطيع العيش منفردا بعيدا عن بني جنســـه والفرد الواحد غير قادر على تحقيق ما يطمح إليه وعلى هذا فالضـــرورة تدفعه إلى التعاون والاشـــتراك في حياة الجماعة هذا ما أطلق عليه علماء الاجتماع اسم التجمع البشري أو الاجتماع الإنساني يبد الدولة هي صورة من صور هذا المجتمع البشري وإذا كانت الدولة على حد تعبير هيغل هي الوجود بالفعل للفكرة الأخلاقية فهي الروح الأخلاقي لا بد لها إذن أن تحقق بالفعل في المجتمعات الإنســـانية الواجب على الأفراد التحلي بها ولا بد أن تفرض نفسـها على المواطنين وبالتالي فهي التطور الخلاق الذي يجمع بين الأسـرة والمجتمع المدني الذين تتصـــهر فيها الإرادة الفردية فالدولة بهذا التصـــور هي نقد دولة الأخلاق والمثل العليا وعلى هذا الأساس أردنا أن يكون بحثنا هذا بعنوان أخلاق الدولة عند هيغل.

والمشـــكلة التي تتمحور حول هذا العنوان بوجه عام بالدولة فما هي الدولة عند هيغل؟ وهل الدولة عند هيغل قائمة على أســـاس أخلاقي؟ والى أي مدى جســـد هيغل الأخلاقيات في الدولة عنده؟

هناك أسباب عدة دفعتنا إلى البحث في هذه الإشكالية نذكر منها:

- حب الاطلاع والبحث لكشف النقاب عن الفلسفة السياسية الهيجلية.
- معرفة الاختلافات في الأسس والمقومات التي تبنى عليها أية دولة.
- محاولة فهم الجدل الهيجلي سواء الجدل المعرفي أو الجدل السياسي وتطبيقه في إنجاز هذا البحث.

واعتمدنا في هذا البحث على المنهج التحليلي، ومن أجل الإلمام بجوانب البحث قمنا بتقسيم الدراسة وفق خطة تكونت من مدخل وفصلين سبقتهم مقدمة ذكرنا فيها أهمية الموضوع وإشكاليته، أما المدخل فتعرضنا فيه إلى تعريف الدولة وتعريف الأخلاق ثم تعريف أخلاق الدولة عند هيغل"، أما الفصل الأول عنوناه بفلسفة الروح عند هيغل، وفيه تطرقنا إلى الروح الذاتي ثم الروح الموضـــوعي والروح الموضـــوعي ينقســـم إلى الحق المجرد وتندرج ضـــمن الحق المجرد الملكية والعقد والخطأ ثم تأتي الأخلاق الفردية (الذاتية) وهي بدورها مقســـمة إلى المســـؤولية، النية، والخير، أما العنصـــر الثالث فهو الانتقال من الأخلاق الفردية إلى الأخلاق الاجتماعية، وثالثها هو الروح المطلق

أما الفصـــل الثاني تناولنا فيه الدولة من حيث مقوماتها وهي: الأســـرة التي تتكون من الزواج وتربية الأطفال، والمجتمع المدني الذي يتألف من نظام الحاجات، وتنظيم العدالة والاقتصـــاد والنقابة، ثم الدولة وســـلطاتها المتمثلة في الدســـتور ويندرج تحته ثلاث ســـلطات (التشريعية، التنفيذية، وسلطة الملك)

وبعد الدســتور يأتي القانون الدولي وبعده تاريخ العالم (التاريخ الكلى) وفي الأخير تناولنا دور وأهداف الدولة وكما جرت العادة فإن لكل بحث خاتمة وهي عبارة عن جملة الاســتنتاجات التي استنتجناها من الفصل الأول والثاني.

لقد واجهتنا صـعوبات ومشـاكل اسـتطعنا ولو بالجزء اليسـير التغلب عليها أولها صـعوبة فهم أسـلوب هيغل وثانيها صــعوبة وضــع خطة تســتوفى البحث وأهدافه وثالثهما كثرة المراجع بأسـلوب واحد وفقرات نفسـها تتحدث عن موضـوعنا هذا واعتمدنا على مصـادر هيغل المترجمة كتاب مبادئ فلسفة الحق وكتاب أصول فلسفة الحق، ومرجع إمام عبد الفتاح وغيره من الكتب.

مدخل

مفهوم الأخلاق

مدخل:

قبل دراسة وتحليل الأخلاق والدولة عند هيغل لا بد من تقديم تعريف لكل واحد منها على حدى وبداية مع:

المطلب الأول: مفهوم الأخلاق:

1-لغة:

جاء مصطلح الأخلاق في اللغات الأجنبية بعدة صيغ، ففي اللغة الفرنسية morale éthique، وفي اللغة الإنجليزية: moral ethice، أما في اللاتينية moralis[1].

والكلمات الثلاث للأخلاقية مشتقة من كلمة العرف فكلمة ethik مأخوذة من الكلمة اليونانية ethios والكلمة الألمانية sittlichkeit من الكلمة اللاتينية mos والجمع mores والكلمة الألمانية Sittlihait من الكلمة الألمانية Sitte لكن فقط في حالة Sittlihait الأخلاق الاجتماعية.

يشدد هيغل على أصل الكلمة فكلمة lethik لم تكن تعنيه كثيرا، لكنه يستخدمها أحيانا لتغطي المجالين معا: مجال الأخلاق الاجتماعية وأخلاق الفرد[2].

إذ نجد أن هيغل يستخدم كلمة Moralitat بانتظام لتغطى الأخلاق الفردية خصوصا، والأخلاق في اللغة جمع خلق، وهو العادة والسجية والطبع والمروءة والدين، وعند القدماء ملكة تصدر بها الأفعال عن النفس من غير تقدم رؤية وفكر وتكلف، فغير الراسخ الذي هو من صفات النفس لا يكون خلقا: كغضب الحكيم، وكذلك الراسخ الذي تصدر عنه الأفعال بعسر وتأمل كالبخيل إذا حاول الكرم[3].

---

[1]– جميل صليبا: المعجم الفلسفي بالألفاظ العربية والفرنسية والإنجليزية واللاتينية، ج1، دار الكتاب اللبناني، بيروت، لبنان، 1982، ص 587

[2]– ميخايل أنوود: معجم المصطلحات هيجل، ترجمة: أمام عبد الفتاح، المشروع القومي للترجمة، مصر، 2000، ص361.

[3]– جميل صليبا: المعجم الفلسفي، المرجع السابق، ج1، ص 587.

نستخلص من المفهوم اللغوي لمصطلح أخلاق عند هيغل مرتبطة بكلمة العرف فهي تعنى تارة أخلاق الفرد وأخرى الأخلاق الاجتماعية، وكلها لها نفس المعنى والدلالة كما جاء به جميل صليبا وتعنى العادة والطبع.

تنتقل الآن إلى المفهوم الاصطلاحي لمفهوم الأخلاق عند هيغل.

2-اصطلاحا:

وقد يطلق لفظ الأخلاق على جميع الأفعال الصـــادرة عن النفس محمودة كانت أو مذمومة فنقول فإن كريم الأخلاق أو أسيء الأخلاق وإن أطلقت على الأفعال المحمودة فقط دل على الأدب لا يطلق إلا على المحمود من الخصال فإذ قلت أدب به ما ينبغي للقاضي أن يفعله وكذلك إذا قلت: آداب الوزراء، المتعلمين .... إلخ.

ولمعرفة ما يجب على الإنســـان فعله لبلوغ الســـعادة تكلم الفلاســـفة على طبيعة الوجدان والضـــمير وطبيعة الخير والعدل والواجب والمحبة وبنواحي جميع المفاهيم الخلقية التي تصـــور على الأســـس المعتمدة من مبادئها الفلســـفية العامة ونحن اليوم نطلق لفظ الأخلاق على المعاني التالية: الأخلاق النســـبية، الأخلاق المطلقة، المؤقتة أخلاق الموافق الساكنة ...[1].

ويشـــارك هيغل كانط إيمانه في أنه لكي تكون أخلاقيا لا بد أن تكون عقلانيا والعقلانية هي المحور المركزي لطبيعة المرء ولذلك فلكي تكون أخلاقيا فلا بد أن تكون حرا.

والأخلاق هي موضوع ما ينبغي على المرء أن يقوم به وأنها تتضمن سيرا لا نهاية له نحو الخير الأقصـــى فالأخلاق الفردية عنده هي طور أعلى في التطور البشـــري من الأخلاق الاجتماعية عند اليونان لأنها تقوم بتدعيم الوعي الذاتي وفي صـــورة معدلة هي

[1]- جميل صليبا: المعجم الفلسفي، المرجع السابق، ج1، ص 50

سـمة جوهرية في الدولة الحديثة وترتبط الأخلاق الفردية بـــــ: الإرادة، الواجب والخير في مقابل الشر، والفضيلة مقابل الرذيلة كما تربط بالمسؤولية والضمير وما ينبغي أن يكون[1].

نستخلص إذن أن مفهوم الأخلاق من الناحية الاصطلاحية هي موضوع ما ينبغي على المرء أن يقوم به فهي مرتبطة بالأفعال المرئية وهي تؤدي نفس المعنى عند هيغل كان هيغل وغيره من الفلاسفة وبالتالي موضوع الأخلاق هو الخير الأسمى.

إذن التعريف اللغوي عند هيغل مكمل للمعنى الاصطلاحي ليصل في الاصطلاح إلى المعنى الأدبي والخير المرتبط بالقتل والمادية.

المطلب الثاني: مفهوم الدولة:

1-لغة:

في الفرنســـية والإنجليزية هما مشـــتقان من اللفظ اللاتيني أما الكلمة الألمانية عن الدولة صـــيغت في القرن 15 من الكلمة اللاتينية التي status التي تعنى حالة ووضـــع وشرط، وهي مأخوذة من الكلمة stare يقف وهي تعنى في الأصل الوقوف والوضع والشرط وطريقة حالة وكرامة[2].

وفي القرن 17 تطور المعنى الســائد لأن للدولة أو للوضــع الســياســي تأثير على الكلمة الفرنســية المنحدرة أيضــا من اللاتينية، واحتفظت بمعنى أقدم هو الملابس والإنفاق لاسيما ما كان ينفقه الأمير على حاشيته، لكنها الآن فقدت معانيها الأخرى، ومن ثم فكلمة state بمعنى الوضـــع لا تعنى الدولة بل حالة الطبيعة، والحالة بمعنى المرتبة أو الطبقة stamd : remg. وهما مأخوذتان من sehem أي يقف.

لكن حتى كلمة staat بمعناها السياسي مثل الكلمة الإنجليزية state تحمل سلسلة من المعاني فهي تتضمن عادة ثلاثة عناصر:

1-الشعب: وهو جماعة من الناس متجانسين قليلا أو كثيرا من الناحيتين الثقافية واللغوية.

---

[1]- ميخائيل أنوود: معجم مصطلحات هيغل، المرجع السابق، ص 361.

[2]- جميل صليبا، المعجم الفلسفي، الرجع السابق، ج1، ص 587.

2-مساحة من الأرض: يسكنها الشعب وهي موحدة جغرافيا.

3-تنظيم سياسي: مع سلطة مركزية تمارس نفوذا وسيادة على ساحة الأرض وقد تشير الدولة إلى أحد هذه العناصر أو إلى الثلاثة مجتمعة[1].

إذن الدولة لغة بمعنى الوقوف في أرض عند شعب معين ونظام سياسي معين وهذا المعنى ظل سائدا منذ العصور القديمة إلى يومنا هذا وهو معنى الوقوف ويعالج هيغل الأخلاق بطرق مختلفة نذكر منها.

1-ما ينبغي أن يكون مرفوضا نظرا لأنه يرتبط في رأي هيغل بروابط لا تنفصم مع الأخلاق اليونانية الفردية التي لم تتمحور ومن هنا فليس له مكان في الأخلاق الاجتماعية.

2-جانب من أخلاق الإخلاص القبلي مقبول نظرا لأنه يقوم بدور الأخلاق الاجتماعية، كما يلعب دورا في النسخة الحديثة المعقدة فهناك إلى جانب الواجبات الأخلاقية والقانونية والاجتماعية أخلاق تلحق بالأدوار التي يقوم بها الفرد في نسق الحياة الأخلاقية والفضائل الأخلاقية مكتوبة لإنجاز الواجبات الأخلاقية والاجتماعية لا فقط بسبب واجبات الأخلاق الفردية أو أخلاق الضمير.

3-لبعضها وضع ضعيف وإن كان متضمنا في الأخلاق الاجتماعية الحديثة بفضل عنصر الأخلاق الفردية الموجودة فيها، رغم أنها لا تلعب أي دور في الأخلاق كذلك الاجتماعية بها هي حيث يقول هيغل إن الأخلاق الاجتماعية عند اليونان كانت تخلو من الضمير فمكان الضمير إنما يوجد في الحياة الخاصة بالفرد في الدولة الحديثة والضمير الأصلي كما يرى هيغل هو النية فيما تريد ما هو خير بطريقة موضوعية والنية هي الموقف الأخلاقي الداخلي عند المرء وميله وشعوره[2].

---

[1]- مخائيل أنوود، معجم مصطلحات، المرجع السابق، ص 517.

[2]- المرجع نفسه، ص 362.

من خلال ما سبق يمكننا القول أن هيغل ومن خلال ضبطه لمصطلح الأخلاق يحاول التمييز بين الأخلاق الفردية الضمير والأخلاق الاجتماعية، والدولة في اللغة العربية هي الاستيلاء والغلبة والشيء المتداول فيكون مرة لهذا ومرة لذاك.

والدولة في الحرب بين الفئتين أن تلزم هذه مرة وهذه مرة أخرى دالت الأيام دارت والله يداولها بين الناس ودال حال هذا من الناحية اللغوية أما:

2-اصطلاحا:

والدولة في الاصطلاح جمع من الناس مستقرون في أرض معينة مستقلون وفق نظام خاص أو هي مجتمع منظم له حكومة مستقلة وشخصية معنوية تميزه عن غيره من المجتمعات المماثلة له فالدولة إذن هي الجسم السياسي والحقوقي الذي ينظم حياة مجموع من الأفراد يؤلفون أمة[1].

والعناصر الثلاثة معا الشعب ومساحة الأرض وتنظيم سياسي معا مجتمعه هي شعب منظم سياسيا يشغل مساحة من الأرض فلو حدث شيء في الدولة الألمانية فإنه يحدث في مساحة الأرض، ومن يعمل في خدمة الدولة فإنه يعمل في خدمة الحكومة أو في فرع من فروع الدولة، وأي قرار يتخذه فإنه على المستوى الحكومي ويخلق تنظيم سياسي وسلطة مركزية.

كما يتوصل هيغل في الأخير إلى تعريف الأخلاق من خلال منحى واقعي فيقول: "الدولة هي الفكرة الأخلاقية الموضوعية إذ تتحقق هي الروح الأخلاقية بصفتها إرادة جوهرية تتجلى واضحة لذاتها تعرف ذاتها وتفكر بذاتها تنجز ما تعرف لأنها تعرفه"[2].

نجد إذن أن التعريف اللغوي لمصطلح الدولة عند هيغل مطابق لما جاء في الاصطلاح لأن الدولة كما سبق هي مركب الشعب والأرض ونظام سياسي معين، إذن يؤديان نفس الدلالة لمعنى الدولة.

---

[1]- جميل صليبا: المعجم الفلسفي، ج1، ص587.

[2]- عبد الله العروي: مفهوم الدولة، المركز الثقافي للنشر والتوزيع، ط7، الدار البيضاء، 2001، ص 24.

يتفق كل المفكرين السياسيين الواقعيين والمثاليين على المعادلة التالية:

الدولة الحق = اجتماع وأخلاق قوة واقتناع.

ويتفقون جميعا على القواعد التالية:

1-لا نظرية حقيقية بدون تفكير جدي في أخلاق الدولة.

2-إن لم تجسد الدولة الأخلاق بقيت ضعيفة.

3-إضفاء الأخلاق على الدولة يعني القهر والاستغلال

4-تحرير الدولة من ثقل الأخلاق حكم عليها بالانقراض.

إذن نظرية الدولة هي نقد دولة الأخلاق والمثل العليا.

نستطيع القول من خلال تقديم لمفهوم الأخلاق والدولة: أنه لا يمكن فصل الأخلاق عن الدولة، وبالتالي الدولة بدون لتجسيد عنصر الأخلاق لا معنى لها وبالتالي دولة الحق هي ممارسة الدولة لعنصر الأخلاق التي أصبحت الدولة عنصرا قاهرا في المجتمع، وبالتالي تسودها الفوضى والاستغلال.

وبما أننا بصدد دراسة وتحليل لعنصري الأخلاق والدولة، مما جعل بعض السياسيين يذهبون إلى أنه طالما تعذر الوصول إلى تعريف موحد له هيغل وهذا ضمن نظرة شاملة فلابد إذن من تقديم نبذة عن حياة هيغل وأهم مؤلفاته.

فالدولة إذن هي الوحدة السياسية الكبرى في المجتمع ومن ثم فإنها تمثل الموضوع الرئيسي الذي يعالجه علم السياسة وعلى الرغم من اتفاق الأغلبية من علماء السياسة على هذه الظاهرة إلا أنهم يختلفون فيما يتصل بالمفهوم والمضمون أثناء تعرضهم لتعريفها مما جعل بعض السياسيين يذهبون إلى العناصر المكونة فقط بل إن أغلبية التعريفات اقتصرت على ذكر العناصر دون أن تدرك ذلك وهي تسوق التعريف[1].

[1]- فضل الله محمد إسماعيل: الدولة المثالية، مكتبة بستان المعرفة، الإسكندرية، 2003، ص 16.

نستخلص مما سبق أن مفهوم الأخلاق والدولة عند هيغل مرتبطان ببعضهما كما ظهر ذلك سابقا وهذا الترابط بصل إلى حد لا يمكن فصل الدولة من الأخلاق العكس والأخلاق متضمنة في الفرد كما تتضمن في الدولة أيضا، فالأخلاق تعمل على تنظيم الدولة والفرد في تعاملاته مع غيره كما تنظم علاقات الأمم والشعوب على حد سواء وعلى هذا الأساس نتطرق بالدراسة فيما يأتي عرض الأخلاق في الدولة عند هيغل بداية مع:

المطلب الثالث: نبذة موجزة عن حياة هيغل

ولد جورج وليم فرديرك هيغل بشتوتغارت في 27 من أغسطس سنة 1770م، وكان أكبر أبناء أحد صغار الموظفين بالولاية، نشأ هيغل من أسرة ترجع إلى أصول نمساوية[1]، وهو فيلسوف ألماني درس بمسقط رأسه وانتقل بعد أن أتم دراسته إلى جامعة توبنغن البروستاتة سنة 1788، أين تصادف فيها مع هولدرين وشيغيل اللذين شاركهما الحماس الرومنطقي، عمل مؤدبا في برن بين 1793–1796 ثم انتقل سنة 1797 إلى فرانكفورت وأقام فيها حتى سنة 1800م.

عين سنة 1805م أستاذا محاضرا في جامعة إيينا وشهد عام 1806م، معركة أبينا ترك عام 1807م منصبه ليعمل رئيسا تحرير مجلة غازبت دي بامبرغ حتى عام 1808م الذي انتقل خلاله إلى نرمبرغ، تزوج عام 1811م من ماريا فون توشر وعمل أستاذا بجامعة هايدلبرغ حتى سنة 1818م التي استدعى فيها ليحل مكان فيشتة في جامعة برلين. تولي مهام هذا المنصب لفترة تخللها أسفار إلى كل البلاد المنخفضة سنة 1822م والى "فينيا سنة 1824م وإلى باريس عام 1827م، واستمرت حتى وفاته متأثرا بمرض الكوليرا عام 1831م.

لم ينشر هيغل إبان حياته من مؤلفاته الكبرى غير أربعة مؤلفات رئيسية ورسائل صغيرة ومقالات في المجلات وبعد وفاته قام تلاميذه بإعداد نشرة كاملة لمؤلفاته جمعوا فيها

[1]– ونى إيلى ألفا: موسوعة أعلام الفلاسفة العرب والأجانب، دار الكتب العلمية، بيروت، ج،2 ص 569.

ما نشره هيغل نفسه قبل وفاته ثم ضموا إليه كل ما خلفه مخطوطا وعلى وجه الخصوص المذكرات التي كان يستعين بها لإلقاء محاضراته[1].

ومن مؤلفاته نذكر:

1-اختلاف مذهبي فشتة وشيلينغ الفلسفيين سنة 1801م.

2-الإيمان والمعرفة سنة 1802م.

3-فينومينولوجيا العقل سنة 1806م.

4-المنطق الكبير سنة 1812-1816م.

5-موسوعة العلوم الفلسفية سنة 1817م.

6-فلسفة الحق سنة 1821.

7-مبادئ فلسفة الحق سنة 1821م. الفصل الأول: فلسفة الروح

8-دروس في فلسفة التاريخ سنة 1837م.

9-روح المسيحية وقدرها وهو مؤلف نشره بعد وفاته سنة 1902م.

[1]- عبد الرحمان بدوي: المتتالية الألمانية شيلغ، دار النهضة العربية، القاهرة، 1965، ص 76

المبحث الأول

فلسفة الروح

المطلب الأول: فلسفة الروح عند هيغل:

تعتبر فلسفة الروح التاج الذي يتوج مذهب "هيغل"، كما هو طبيعي أن الفكرة تبلغ أوج نموها في الروح، وفي الروح تتعين الفكرة إلى أقصـــى درجة وتصــل حقا إلى واقعها وواقعيتها العقلية، فالفكرة المنطقية والطبيعية هما شـرطان لتحقق الروح، وقد أخذ هيغل في اسـتخلاص المعنى الأعمق والدلالة الأعم لكل مظاهر الفكر، ولم يقتصــــر على دراســـة تفســـير الحياة الباطنية أي الروح الذاتية؛ بل سـعى إلى دراسـة الروح في ضـروب نتاجها الخارجي، أي في أعمـال الجمـاعـات الإنســــانيـة من تـاريخ وقـانون وأخلاق معتـادة، وهو مـا يكون الروح الموضـوعية، ثم في ألوان تحققها العليا التي تشـعر الروح فيها بـــــأنه مكانها الطبيعي مثل: الفن، الدين، الفلسـفة، وهي ما يدخل في نطاق الروح المطلقة، فارتأينا أن ندرس هذه الأنواع المتمثلة في الروح الذاتية والموضوعية والمطلقة.

وعلى هذا الأسـاس جاءت فلسـفة هيغل فيما يتعلق بالروح على ثلاثة أقسـام هي كما يلي:

-الروح الذاتي

-الروح الموضوعي

-الروح المطلق[1].

1-الروح الذاتي:

يدرس هيغل الروح بعد خروجها من الطبيعة مباشـــرة في صـــورة نفس، والنفس هنا الروح في حالة انعكاس حسـب تعبير هيغل، أي أنها ملتصـقة التصـاقا شـديدا بالطبيعة، وهذا هو الموضوع الذي يدرسه علم الأنثروبولوجيا، ثم تنقسم إلى ذات موضوع أعني تصبح وعيا، وهذا هو الموضـــوع الذي يدرســه علم الظاهريات، ثم يصــل الوعي إلى تمامه في العمليات العقلية العليا كالمعرفة والتفكير والإرادة ... هذا هو موضوع علم النفس، ولو نظرنا إلى القسم الأول من فلســفة الروح عند هيغل لوجدناه يدرس الجانب الداخلي عند الإنســان الملتصــقة

---

[1]- هيغل: أصول فلسفة الحق، ترجمة: إمام عبد الفتاح إمام، مكتبة مدبولي، القاهرة، مجلد 1، 1996، ص 31.

بالجسد إلى أعلى مستوى له، أي أن هذا القسم يدرس الجوانب الروحية الذاتية في الإنسان وهو بهذا الروح الذاتي.

نستطيع القول أن الروح الذاتي هي الروح منظورا إليها من الداخل أي الجوانب الداخلية في الإنسان من إرادة وتفكير والأمزجة فالروح" الذاتي إذن تتحلى بمستويات التي هي بمثابة لحظات ضرورية لتطور الدياليكتيكي لتصور الروح، لهذا يميز هيغل بين النفس وهي موضوع الأنثروبولوجيا وبين الوعي أو الشعور وهي موضوع الفينومينولوجيا، والروح وهى موضوع علم النفس بالمعنى الدقيق. أما النفس فهي الروح بوصفها تقوم أموال طبيعة فسيولوجية من عنصر أو نفس ومزاج ... إلخ[1].

2-الروح الموضوعي:

يبدأ هيغل في أول فقرة من كتابه فلسفة بتحديد موضوع هذا العلم: موضوع هذا العلم الفلسفي هو "فكرة الحق"، أي الفكرة الشاملة للحق مع حقيقتها الفعلي في آن معا"، إذا عرفنا أن موضوع الفلسفة الحق هو العقل أو هي الطبيعة العقلية للشيء استطلعنا أن نقول أن موضوع فلسفة الحق هو الفكرة العقلية عن الحق أو الطبيعة العقلية الحق مع تحقيقها في آن معا، لكن ما المقصود بالطبيعة العقلية للحق؟ وكيف يمكن أن يكون للقتل أو الروح حقوق؟[2]

إذن فالروح الموضوعي هو على عكس وخلاف الروح الذاتي، فإن كان الروح الذاتي هو الروح منظورا إليها من الداخل فإن الثاني أي الروح الموضوعي هو الروح منظور إليها من الخارج أي بعد خروج الروح، لتوجد نفسها في العالم الخارجي، وبالتالي هذا العالم الأخير ليس عالم الطبيعة كما ظهر ذلك مع الروح الذاتي، بل هو عالم المؤسسات والتنظيمات الاجتماعية مثل: القوانين، الأسر، المجتمعات، مجتمع الدولة ... الخ، كما يشمل أيضا على مختلف التقاليد، العرف، الحقوق والواجبات ... الخ.

1- عبد الرحمان بدوي: المثالية الألمانية، المرجع السابق، ص 124.

2- هيجل: أصول فلسفة الحق، المصدر السابق، ص 30-32.

فالروح الموضـوعي بهذا المنظور يقوم على آخر فكرة وصـل إليها الروح الذاتي وهي فكرة الإرادة والبرهان على صـحة هذه الفكرة لا يقع داخل فلسفة الحق لكنه يعتمد على تحليل العقل منظورا من الداخل كما عرضـــه هيغل في الروح الذاتي حيث يقول في بداية فلســـفة الحق: "نحن هنا نقدمها كشيء معملي ونفترض سلفا أنه قد تم استنباطها ..."[1].

في الأخير نصـــل إلى نتيجة مفادها أن هيغل يرى في محيط الروح الموضـــوعي هو نفسه محيط الحق أو القانون أو سميه بالحق المجرد ويمر الروح الموضوعي في فلسفة الحق بثلاث مراحل أساسية هي:

أ-مرحلة الحق المجرد:

فكرة الحق تقوم في أســاســها على فكرة الإرادة والإرادة الكلية، لأنها تتخذ من نفســها موضوعا لها وهي من ثم تمدد نفسها بنفسها فهي الذات والموضوع في آن واحد ولهذا كانت حرة لأن الحرية تعني التحديد الذاتي وهي أيضـا الوعي الذاتي فهي ليســت مجرد وعي فقط، لكنها ولكنها وعي ذاتي وصف ذاتي أي ذات تعرف نفسها بوصفها ذاتا وهي لأنها الأنا فهي الفرد الواحد الذي لا يعي العالم الخارجي فحسب لكنه يعني نفسه أيضا هو الشخص، وهكذا يظهر الشــخص بوصــفه الوجه المنطقي الأول للروح الموضــوعي، "لكننا يجب أن لا نخلط بين الوعي والشخص، فليس كل وعي عبارة عن شخص ما، فلا جدال مثلا في أن الحيوانات رغم أنها واعية فإنها ليســت أشـخاصــا، لكنك تســتطيع أن تســميها ذواتا، والشـخص يختلف اختلافا أساسيا عن الذات طالما أن الذات هي فحسب إمكانية الشخصية، فكل كائن حي من أي نوع هو ذات، أما الشـــخص فهو ليس ذاتا فحســـبه لكنه ذات واعية بذاتها، فليس المهم وجود الوعي فحســب بل المهم وجود الوعي والشــخص في آن واحد، ولهذا فهو يحدد نفســه بنفســه وهو من ثمة اللامتناه، ولأنه لامتناه فهو غاية مطلقة، فلا يمكن أن يســتخدم كوســيلة الغاية في ذاتها لأنه شـخص ذو إرادة إضــافة إلى أنه يعتبر غاية مطلقة، وبالتالي لا يعامل شـخصـا على أنه وسـيلة لغاية، بل يعامله على أنه شـخص آخر على أنه غاية مثله سـواء

[1]- هيجل: أصول فلسفة الحق، المصدر السابق، ص 32.

بسواء، وبالتالي الشخصية هي أساس الحق المجرد والأمر المطلق هنا هو: "كن شخصا واحترم الأخرين بوصفهم أشخاصا"[1].

وبالتالي نجد أن هيغل في نظرته للحق المجرد يربطها بفكرة الإرادة الحرة، وهذه الحرية لذاتها حينما تتخذ مضمون الكلي لا الجزئي، أي حينما تصبح الإرادة فكرا؛ بمعنى الشخص يعني نفسه بنفسه، فهي تشمل الذات والموضوع في آن واحد، كما يعي الفرد والعالم الخارجي أيضا، وبالتالي فهي لامتناه ومنه فهي غاية مطلقة لأنه لا يستخدم كفاية لوسيلة بل يضع نفسه وما لديه من قدرة على شتى موضوعات إرادته المختلفة.

تقوم حقائق الإنسان وشخصيته على لا نهاية الذات، ولهذا السبب نقول إن الأشياء ليست لها حقوق وبالتالي فهي خاضعة لإرادة الأشخاص، فالشخص بوصفه غاية جوهرية له الحق في الإرادة، وأن يضع إراداته على أي شيء وعلى كل شيء ويجعله ملكه، ذلك لأن الشيء ليس غاية في ذاته لكنه يستمد روحه ومصيره من إرادة الشخص، وهذه هي صور الحق المطلق الملكية الذي يتمتع به الإنسان على جميع الأشياء.

لكن كيف تكون هناك حقوق وأشخاص بدون مجتمع أو دولة يمارس فيها الأنسان هذا الحق؟ والجواب هنا أن هذه الحقوق تنشأ حين ننظر إلى الموجود البشري نظرة تجريدية خالصة أعني بوصفه شخصا فحسب وليس البد مواطنا في دولة وكفرد اجتماعي يعيش في مجتمع معين، فأنا بوصفي موجودا بشريا أو بوصفي شخصا فأنا حقوق[2].

نستطيع القول أن الحق المجرد عند هيغل ما للفرد من حقوق على مختلف الأشياء وإخضاع الأشخاص إرادتهم على الأشياء طالما أن ليس لها حقوق، ونجد أن هذه الحقوق مجردة مثل: الحق في الحياة، الأكل، التنفس ... الخ.

وهكذا فإن هذه الحقوق في غياب الحديث عن التنظيمات الاجتماعية، فإذن كيف يمكن أن نفصل هذه الحقوق للأشخاص عن المجتمع أو الدولة التي يمارس عليها الأشخاص

[1]- هيجل: أصول فلسفة الحق، المصدر السابق، ص 34.

[2]- المصدر نفسه، ص 67.

حقوقهم التي تشمل هذه الأخيرة على تنظيم حياتهم؟ وبالتالي يقع هيغل في تناقض مع القول والفعل وبين ما هو مجسد في الواقع.

ونجد أن مرحلة الحق المجرد تنقسم داخليا إلى ثلاثة أقسام:

- الملكية:

"الشـــخص بما هو كذلك له حق مطلق على الأشـــياء فالموضـــوع الذي يوجد أمامه موضـوع خارجي إنه شـيء ما، فهو ليس غاية لكنه وسـيلة، ولهذا فإن من حق الإنسـان أن يضـع يده أو إرادته بلغة هيغل على هذا الشـيء وتلك هي الملكية، وإذا تسـاءلنا هل هناك أشياء معينة يمكن أن يملكها الإنسان أو أشياء أخرى لا يجوز أن يملكها؟ كانت الإجابة كل شـيء ممكن أن يملكه الإنسـان لأن للإنسـان إرادة مطلقة حرة، وبالتالي فهو مطلق في حين أن الأشـياء التي تقابله تفتقر إلى هذه الخاصـية، وهكذا فإن لكل إنسـان الحق في أن يجعل من إرادته شيئا أو أن يجعل من الشيء إرادة له، أي له الحق في أن يحكم الشيء وأن يحوله إلى ملكيته أو أن يعيد تشكيله إلى شيء خاص به، وبالتالي إظهار أن هذا الشـيء ذاته ليس مطلق وهو غاية في ذاته[1].

مما سبق نصل إلى نتيجة مفادها أن هيغل يقر بحقيقة وهي أن الشـخص هو الوحيد الذي له الحق في ملكية الأشـــياء طالما أنه موجود عاقل، كما أن الحيوانات أيضـــا تلتهم الأشـــياء وتنقض عليها لكن ليس لها حقوق حق الملكية لأن ليس لها إرادة، وبالتالي مجرد وعي فحسـب، وبالتالي هيغل هنا يجري مقارنة بين حق الشـخص والحيوانات التي هي مجرد وسيلة لإشباع الحاجات والتي لا حقوق لها على الأطلاق.

وتواجهنا مشـــكلة يجدر الوقوف عندها وهي: هل كان هيغل معارض للنظام الاشتراكي؟ ويبقى أن نفهم أن هيغل كان معارضا للاشتراكية، لأن ماهية الاشتراكية الحقة لا تتعارض مع الملكية الخاصـــة، بل مع التوزيع الظالم للملكية الخاصـــة، وبالتالي لا يعارض

---

[1]- هيجل: أصول فلسفة الحق، المصدر السابق، ص 38.

هيغل الاشـــتراكية في كل صـــورها ويوافقها في عمليات التأميم التي قد تقوم بها الدولة وفقا لظروف خاصة، وبالتالي لا يمانع في إلغاء الملكية الخاصة إلا في حالات استثنائية[1].

إن حق الملكية الخاصــة هو حق يقرره هيغل، وهو يتحدد في ثلاث لحظات هي فعل الحيازة والامتلاك أي لحظة وضـع اليد على الشـيء، والاسـتخدام السـلب ثم نقل الملكية أي نقل الملكية إلى الغير.

-التعاقد:

ينشـأ التعاقد بناء على تحقيق اللحظة من لحظات الملكية وهي لحظة اعتراف أي نقل الملكية إلى الغير كما ذكرنا سـلفا، ويمثل التعاقد كل مجالات المعاملات الإنسـانية، وإن كان هيغل قد اســـتثنى الزواج والدولة من أن يقوما على التعاقد في نطاق دراســـة هيغل للحق المجرد[2].

كما ينشأ العقد من اختيار تلقائي، والواقع أن الزواج يشترك مع العقد في هذه الخاصة إلا أن الأمر يختلف في حالـة الدولـة، ذلك لأن الفرد لا يســـتطيع أن يشـــترك في الحياة الاجتماعية أو يتركها على هواه مادام كل فرد بطبيعته مواطن في دولة إذا لم يكن ثمة دولة فإن العقل يطلب بوجودها[3].

وبالتالي يترتب على حق الملكية حق العقد التعاقد[4]، والتعاقد لا ينحصـــر في شـــيء مجدي لكنه يشــمل مجالا واســعا، إذ تدخل فيه المنح، القروض، الروهونات ... إذن لا أحد يتنازل ولا آخر يضـــع يده، وقد يكون العقد تبادلا حيث يظل المالك مالكا، وهناك لون آخر من التعـاقد وهو: الســـلف، الرهونـات، وتعـاقد الخدمـات، والأجور، والعمل والمقايضـــة، الصفقات، الشراء، الودائع والكفاءات ...

[1]- أميرة حلمي مطر: الفلسفة السياسية من أفلاطون إلى ماركس، دار المعارف، ط3، القاهرة، 1986، ص 130.

[2]- هيجل: أصول فلسفة الحق، المصدر السابق، ص 53.

[3]- محمد الجبر: الموجز في مفهومي الأخلاق والدولة عند هيجل، دار المعرفة للطباعة والنشر والتوزيع والترجمة، ط1، دمشق، 1994، ص 43.

[4]- أميرة حلمي مطر: الفلسفة السياسية، المرجع السابق، ص 132.

نســـــتنتج من هذا أن هيغل يريد أن يقول لنا بعبارة أوضــــــح أن التعاقد هو عقد بين طرفين كعقد الزواج أو عقد لملكيـة مثل: عقد ملكيـة أرض معينـة وهذا يتم بين إرادتي أنـا وإرادة شـــــخص آخر، في حين نجد هيغل يتعارض مع ذاته فيقول إن فكرة الزواج لا تندرج ضـمن فكرة التعاقد، وكذلك بالنسـبة للدولة كعقد اجتماعي، لأن ذلك يؤدي إلى الخطأ والخلط في القانون الدستوري والحياة العامة في آن واحد.

-الخطأ:

كان لدينا في التعاقد علاقة بين إرادتين (إرادة مشـــتركة) غير أن هذه الإرادة المتحدة في هوية واحدة ليسـت إلا إرادة كلية، نسـبية وموضـوعية بوصـفها كلية وهي بهذا الشـكل لا زالت تعارض الإرادة الجزئية، ففي التعاقد تعهد يتضـــــمن الحق في إنجازه لكن هذا الإنجاز يعتمد من ناحية أخرى على الإرادة الجزئية التي لكونها جزئية فإنها تعمل بشكل مخالف لمبدأ إرادة، وعند هذه النقطة يظهر السـلب الموجود في مبدأ الإرادة، وهذا السـلب هو ما يسـميه هيغل بالخطأ، والعلاقة بين الخطأ والحق تشـــبه العلاقة بين الماهية والظاهر وهناك ثلاثة درجات من الخطأ وهي كما يلي:

* **الخطأ غير المعتمد:** وهو موجود في حياتنا اليومية مثل: المنازعات حول الملكية أرض أو عقار ... وبالتالي الأطراف المتنازعة لا ينكر أحدهما الحق بعينه عامة، بل ينكر الحق بصفة عامة اسمه المشترك بينهما هي أنهم جميعا متفقون على احترام الحق بصفة عامة.

* **الاحتيال:** الفرد هنا يوحي للآخرين ويوهمهم أنه يعمل وفقا لقانون الحق، إلا أنه يعلم تمام العلم أنه يعمل ضده، فالحق في هذه الحالة مظهرا خداع الآخرين.

* **الجريمة:** وفيها يبلغ الخطأ ذروته وهو فقير، وهو حســب هيغل إن الخطأ بالمعنى الكامل للكلمة هو الجريمة، فليس هناك احترام لمبدأ الحق، وهو بالتالي خطأ ذاتي[1].

1- هيغل، أصول فلسفة الحق، المصدر السابق، ص 58

لكن ومن زاوية أخرى الجريمة لا يمكن النظر إليها على أنها فعل كريه كما هي عند الحيوانات، ولا بد إذن النظر إليها على أنها تدعيم للقانون ويريد المجرم جعله كلي، فالعنف لا بد أن يعاقب بالعنف لأن المجرم بسلوكه يقر بقانون العنف وأنه أقام العنف داخل القانون، بالتالي المجرم يعاقب نفسه وهي إرادته الخاصة، وبهذا الشكل استعاد هيغل الحق من خلال العقوبة التي تشغل في النهاية نهاية الحق المجرد والانتقال إلى ما يسميه هيغل بأخلاق الفرد والضمير المنبثقة من العقاب الجريمة.

ب-الأخلاق الفردية (الخلاق الضمير):

الأخلاق عند هيغل يسودها تقابل أساسي هو التقابل بين الأخلاق الذاتية والأخلاق الموضوعية الذي نحن بصدد دراسته فيما يأتي:

فالأولى هي الأخلاق بالمعنى الكانتي أي التي تتحدد بمعيار شكلي صوري، وذلك بالصدق الكلي لمبدأ الفعل، ولكن هيغل يرى أن هذا المبدأ مبدأ مجرد، وبالتالي لا يؤدي إلا إلى إشكالية جوفاء ولا يستطيع المرء عن طريق هذه القاعدة الشكلية أن يحدد في الواقع ما هي (الواجبات) وما هي (الحقوق).

وإنما الأخلاق الحقيقية هي الأخلاق الموضوعية، وهي التي يكسبها الإنسان في المجتمعات التي تقوم على تربية الأسرة والمجتمع المدني خصوصا الدولية، لذا يرى هيغل في الدولة أنها الكائن الاجتماعي الأكبر وبالتالي يعمل على تمجيد الدولة على الأسرة والمجتمع المدني، لأن فيها تكون الأخلاق متينة وهذا عندما تكون أفكارهم ومشاعرهم ومصالحهم مطابقة للفقر خيرا من الأنظمة الموجودة وبتالي تكون أصدرت من هذه المؤسسات الموجودة وأقرب إلى الكلي.[1]

إذا كانت الأخلاق الفردية أخلاق الضمير ذاتية فإن فيها جانبا موضوعيا هو الخير، ذلك لأن الإرادة الفردية تريد الخير وتريد أن تفعله، ومعنى ذلك الخير هو موضوع الإرادة

1- عبد الرحمان بدوي، المثالية الألمانية، المرجع السابق، ص 130-131

والذي تريد تحقيقه في العالم الخارجي، ثم كانت هوية الضمير والخير في نفس الوقت هوية الذاتية والموضوعية، وهذه الهوية هي الأخلاق الاجتماعية أو الحياة الأخلاقية.

تقتضي الحقيقة، أن يكون للفكرة الشاملة وجود وأن يتفق هذا الوجود مع فكرته والإرادة في دائرة الحق (المجرد) تتواجد في شيء خارجي لكن المطلب التالي هو أن الإرادة ينبغي أن تكون موجودة في شيء داخلي ... وأن تتخذ من ذاتها موضوعا لنفسها وهذه العلاقة بينها وبين ذاتها وهي لحظة الإيجاب لكنها لا تستطيع بلوغها إلا بإلغاء مباشرتها فالمباشرة الملغاة في الجريمة تؤدي إذن من خلال العقوبة أعني من خلال سلب هذا السلب إلى إثبات أعني إلى الأخلاق الفردية".

فالإرادة في دائرة الأخلاق الفردية تصبح قانون نفسها أعني أنها تحدد نفسها ذاتيا، وأساس الإرادة الأخلاقية هو ألا تعترف بسلطة خارجية تفرض عليها أوامر، وإنما تعترف فحسب بأوامرها الخاصة التي تصدر عن ذاتها أو التي تصدر عن حق الضمير، فأنا بوصفي موجودا عاقلا لا أستطيع أن أخضع لسلطة أوامر لا أقتنع بها اقتناعا ذاتيا، بل يشترط أن أقتنع بها وأن يقرها ضميري الخاص، فهو الذي يمكن أن يكون قانونا لي وهذا هو حق الذات، وتقسم الأخلاق الفردية داخليا إلى ثلاثة أقسام هي:

- المسؤولية والغرض.
- السعادة الرفاهية والنية.
- الخير والضمير.[1]

أ-المسؤولية:

تعتمد المسؤولية على الغرض فحق الذات الأخلاقية هو أن ينسب إليها فقط تلك النتائج التي تكمن في إرادتها ومعرفتها السابقة، بمعنى آخر أن حق الذات وهو أساس الأخلاق الفردية، هو أنه ينبغي أن تكون مسلة فقط ما هو موجود في غرضها، وهذا الشرط الأساسي تجاهله الوعي الساذج في المأساة الإغريقية، فقد كان أوديب مسؤولا عن قتل أبيه

[1]- هيغل، أصول فلسفة الحق، المصدر السابق، ص 66.

الذي لم يكن يعرفه مع أن أوديب لا يمكن أن تكون وأن يتهم بقتل والده طالما أن إرادته لا يمكن أن تكون مسؤولة عن عمل ما إلا بمقدار معرفته بما يعمل فالإرادة الأخلاقية تفرق في نتائج الفعل بين النتائج الضرورية لفعل، والنتائج غير المتوقعة والعرضية التي لم يكن من الممكن التنبؤ بها وهي تعلم أن الفرد متناه وأن يخضع لقوى وظروف متعددة تؤثر فيه بل وتتحكم فيه أحيانا، وهي من ثم تذهب إلى القول بأنه ينبغي قبل أن تكيل اللوم أو الثناء لشخص ما أن نحاول الإجابة عن هذا السؤال هل قام الفرد حقيقة هذا الفعل أم أن الفعل حدث فحسب من خلاله والسؤال يعني بعبارة أوضح : هل نتائج الفعل كانت كافية في غرض الفاعل؟ هذا هو أول حق من حقوق الإرادة الأخلاقية تكون النتيجة التي يحدث معروفة مقدما أو مرسومة أو موجودة في غرض الفاعل، ولهذا تسقط المسؤولية في حالات الجنون والاضطرابات العقلية والطفولة في هذه الأحوال على الرغم من أنه موجود عاقل بالقوة فإنه ليس كذلك بالفعل، ومن ثم فإن نتائج فعله ليست محددة من قبل ليست مرسومة أو ليست موجودة في غرض الفاعل وبتالي لا تحمل عليه مسؤولية أفعاله.[1]

-النية:

وهي اللحظة الثانية وهي أكثر موضوعية من الفرض، ذلك لأن النية هي مضمون الفعل وهي تضع في الاعتبار الصلات التي تغاضت عنها المرحلة السابقة، فنحن هنا نكشف صراحة عن السبب وراء فعل ما حين نكشف عن الباعث الخفي وراء سلوك نية الإنسان تشير بصدق أكثر إلى ما حدث، فلو كان في نية شخص ما أنه سوف نجده يشعل النار عمدا في إحدى الغابات فإننا نحصل على معرفة ناقصة لو اكتفينا بالقول بأنه أشعل الحريق، إذ علينا أن نلاحظ أن هناك خلف هذا الغرض المباشر في إحداث شرارات كانت هناك نية لإحداث حريق على نطاق واسع، فالنية هي الغرض وقد أصبح أكثر شمولا وأكثر موضوعية، وبالتالي أكثر عقلانية، والنية أكثر ذاتية من الفرض وذلك لأن النية تعبر عن جانب كبير من الذات كما أنها تعبر عن الطابع الفردي الشخصية الفاعل ونحن اعتمادا

[1]- هيغل، أصول فلسفة الحق، المصدر السابق، ص 67.

على الجانب الذاتي نستطيع أن نسمي إشباع النية رفاهية أو سعادة، كما أن النوايا لا تكفي وحدها، وفي هذا يقول هيغل "إننا كثيرا ما نلتقي بأناس لا يأتون من الأفعال إلا ما هو تافه عديم القيمة"[1].

إن النية هنا تكون الطابع الكلي للعقل أو نتيجة الضرورية، وهي بتالي موت الرجل إلا أننا لم نرتكب القتل لمجرد القتل، إنما غاية جزئية تظهر في القيمة والإرادة الكلية تكون إرادة عديمة الجدوى.

-الخير:

وهي مرحلة الثالثة من تطور الروح الموضوعى يتجلى في مقولتي الخير والشر، لذا فقد رأينا أن الفرد لا بد أن يعمل ولا بد أن يكون لعمله غرض ونية، ولو أننا جمعنا هذه الاعتبارات فسنكون لدينا النتيجة التالية: أن الغايات والنوايا الخاصة بإرادات الفرد لا بد أن تتفق مع إرادة الكلية، وتلك هي الأخلاق، وبالتالي اتفاق الإرادة مع فكرتها الشاملة هو الخير، فالإرادة التي تعارض الكلية تكون شرا وبالتالي السلوك الخير هو السلوك العقلي، والخير الذي تتضمنه محدود برفاهية الخاصة وجوهر الإرادة الأخلاقية هي خير، من هنا فإن الإرادة الجزئية التي تتفق مع جوهرها مع الإرادة الكلية تكون إرادة خيرة الإرادة الجزئية التي تعارض الإرادة الكلية تصبح إرادة شريرة فالخير إذن يعتمد على الفعل العقلي.

وعلينا أن نعرف بعد ذلك كله أن الذات هي سلسلة الأفعال التي يقوم بها، فلو كانت هذه السلسلة من الإنجازات التي لا قيمة لها فإن ذاتية الإرادة تكون عند أذن لا قيمة لها، كذلك إن كانت أعمال المرء ذات طبيعة جوهرية أي لها قيمة حقيقية فإن نفس الشيء يصدق على الإرادة الداخلية للفرد.[2]

---

[1]- هيغل، أصول فلسفة الحق، المصدر السابق، ص 68.

[2]- المصدر نفسه، ص 79.

نستطيع القول إذن أن الأخلاق الفردية الضمير ذاتية فيها جانبا موضوعيا هو الخير، لأن الإرادة الفردية تسعى وراء تحقيقه الخير، وهذا يؤدي بنا إلى القول أن الخير هو موضوع الإرادة.

وســـوف نعرض المرحلة الثالثة من تطور الروح الموضـــوعي بجانبها الأخلاقي والاجتماعي.

ج-الأخلاق الموضوعية:

يجب على المواطن أن يكون أخلاقيا لأن الأخلاقية الذاتية بالمقابل بمعزل عن الأخلاقية الموضــوعية تضــل مجردة ولا وظيفة لها، هذا يعني ما من خلاص أخلاقي بغير تحقق واقعي سـياسـي، إن الأخلاقية الموضـوعية العينية ووجود جماعات إنسـانية وضـعت قواعد عملها قبل أن ينشأ التفكير الفلسفي.

هذه الأخلاقية وهذه الجماعات مجال الحرية الواقعية، المجال الذي تواجه الحرية فيه بالسـلطة وبحدودها، فعلى هذا المسـتوى يصـير فحص فعل آخر عمليا بعد أن كان فلسـفيا حينئذ يقول: "لا يجب أن يكون موجودا بل ما هو موجود وكيف أن ما هو موجود هو موجود يتضـمن من حيث شـروطه واقعية لكن متجاوزة ما يجب أن يكون حقيقيا وأخلاقيا، ولذلك فإن هيغل عمد إلى دراســـة الأخلاق الذاتية والأخلاق الاجتماعية هي أخلاق القيم الاجتماعية المتعلقة بالنظم الاجتماعية مثل الأســـرة، المجتمع المدني، الدولة، وهنا لا بد للفرد أن يحقق إرادته بالإضـــافة إلى ما تحدثه هذه النظم وهذه الأخيرة لا تعني تقييد الفرد بل العكس وأن تتحقق شرط تحقيقها واقعيا[1].

نســـتطيع القول في الأخير أن الأخلاق الفردية والأخلاق الاجتماعية بالنســـبة لهيغل متعلقتان ببعضـــهما في جانب الذاتية والموضـــوعية حيث نجد أن الأخلاق الفردية ذاتية من جهة لكنها من جانب آخر موضوعية والمتعلق بما يسمى الخير هذا الأخير الذي تريد بلوغه وتحقيقه في العالم الخارجي.

---

[1]- فرانسو شاتليه: هيغل، ترجمة جورج صدقني، منشورات وزارة الثقافة والإرشاد القومي، دمشق، ط2، 1976، ص 187.

وبالتالي الأخلاق الفردية والاجتماعية كل واحد منهما يكمل الآخر في جانب من جوانبه وكل منهما بحاجة إلى الآخر حتى تكتمل الصـــورة الحقيقية للأخلاق وتبلغ غايتها وهي التحقق العيني.

المطلب الثاني: الروح المطلق

إن الروح المطلق هو مركب الروح الذاتي والروح الموضوعي وبتالي يقع وسطا الروح الذاتي والموضـوعي، ومعنى ذلك أن بداية فلسـفة الحق هو نهاية الروح الذاتي وهذا ما يعبر عنه هيغل بقوله: "إن الفكرة الشـملة عن الحق من حيث بدايتها الأولى تقع خارج علم الحق، إن فلسفة الحق بداية معينة لكن هذه البداية".[1]

هي نتيجة وحقيقة ما قد سبق فما قد صحيح سبق في الروح الذاتي هو بشكل عادة ما يســمى ببرهان البداية ويحاول الفكر أن ينتقل إلى الروح المطلق وتتمثل في ميدان: الفن الفلسفة والدين، ومن هنا ففلسفة الحق تستتد في أساسها على تحليل العقل لأنها توضح لنا:

1-أن الأفكار الهيغلية يتولد بعضـــها من بعض على نحو ما يكشـــف العقل الخلاص في المنطق ثم توضح.

2-أن الحقوق الإنسانية الأساسية المتعلقة بالفرد وعناصر المجتمع وتكوين الدولة تعتمد على العقل والغاية العقلية للإنسان أن يحيا في دولة بعبارة أخرى إن الحق ليس مشتقا تجريبيا لكنه يضرب بجدوره العميقة في طبيعة العقل نفسه[2].

نستطيع القول إذن موضوع الروح المطلق هو العقل وهذا ما يظهر في الدولة بصفة هامة والمجتمع المدني وحتى الفرد الشـــخص الذي يحيا في هذه الدولة أو في تجمعات إنسانية.

1- هيجل: أصول فلسفة الحق، المصدر السابق، ص 31.

2- محمد الحير: الموجز في مفهومي، المرجع السابق، ص 30.

المبحث الثاني

الدولة (الحياة الاجتماعية)

المطلب الأول: مقومات الدولة

إن الدولة هي فكرة الروح في التجلي الخارجي بالإرادة البشـــرية وحريتها، والمراحل المتتالية للفكرة التي تتجلى فيها.

تشـكل الدولة في فلسـفة هيغل كليا واقعيا عاما، هو الكلي الذي يتخطى الأفراد، فهي عبارة عن عالم الأخلاق تفرض وجودها على المواطن وهذا ما يبرز إعجاب هيغل بنابليون، إذ رأي فيه مرحلة من مراحل روح العالم أو التجسيد الكامل لمعنى الدولة القومية[1].

هذا يعني أن الدولة هي الفرض الذي يقصـد إليه، فهي لا تمحي شـخصـية الفرد بل واجبها أن تعبر عنها وتظهرها، لكن الشخصية ليس معناها الفردية لأن الشخص الحق كائن اجتماعي له واجبات وعليه حقوق باعتباره عضوا في جماعة[2].

إن المنظمات الاقتصـــادية في المجتمع المدني لا تثير الغريزة الاجتماعية أي غزيزة التنافس، بل تنمي غريزة الدولة وهي غريزة التعاون، وهنا يواجه موضـــوع الأســـرة نقيضـــه المجتمع المدني، وإنما يضفي عليها التناغم لوحدة وهذا التأليف هو الدولة.[3]

فالدولة إذن هي روح في الأســاس والروح لا يحد عنصــرا غريبا عن الدولة أي الدولة هنا تكون أبدية لأن الروح في حد ذاتها تنتمي إلى الأبدية وهذه فكرة عقلية قبل أن تكون واقعية عينية ومنه الدولة لها أساس مزدوج بين ما عقلي وروحي.

إذا كانت هوية الضـمير الخير هي نفس الوقت هوية الذاتية والموضـوعية فهذه الهوية هي الحياة الأخلاقية وهي القسـم الثالث في فلسـفة الحق فهي مركب لقسـمين: الحق المجرد (الجانب الموضوعي) والأخلاق الفردية (الجانب الذاتي)

---

[1]– هيغل، محاضرات في فلسفة التاريخ العقل في التاريخ، ترجمة إمام عبد الفتاح إمام، دار الثقافة للنشر والتوزيع، القاهرة، 1986، ص 119

[2]– برنار بورج، أفكار هيغل، مراجعة جورج كتوره، مجلة الإنماء العربي للعلوم الإنسانية، العدد 23، أكتوبر/نوفمبر 1982، ص 291

[3]– زكي نجيب محمود، أحمد أمين: قصة الفلسفة الحديثة، لجنة التأليف والترجمة والنشر، القاهرة، ج2، د ت، ص 247

والحياة الأخلاقية تنقسم إلى ثلاثة أقسام التي تعتبر بدورها مثابة مقومات الدولة عند هيغل وهي كالتالي:

الأسرة

المجتمع المدني والدولة: مركب لقسمين: الأسرة + المجتمع المدني

والدولة تمثل عناصر الفكرة الشاملة الثلاثة: الكلي والجزئي والفردي، فجوهرها الأسرة هي الكلية، أما المجتمع المدني يعبر عن لحظة فردية في حين غابت الدولة: تمثل لحظة الفردية التي هي مركب الجزئية والكلية.

إذن الدولة برأي هيغل كائن عضوي أو حي، أي النظرة العضوية الدولة حيث أنه إذا طرأ خلل في أحد أجزاء الكائن الحي أو في جزء من أجزائه فلا بد أن يؤثر هذا تأثيرا عميقا في سائد الأفراد الأخرى.

كما نستطيع القول في الأخير أن الدولة هي الفكرة الكلية بوضعها جنسا، وبالتالي هي الروح وقد هبت نفسها لتحقق الفعلي في الواقع، والتاريخ كما يقوم الأفراد بالخضوع لهذه الإرادة، وعلى هذا الأساس من النظر نقول بأن الدولة هي كذلك أعلى تطور بلغته الروح الموضوعية

1-الأسرة:

الدولة مركب من الأسرة والمجتمع المدني، فالأسرة تبرز عنصر الإرادة الكلية في الفكر الأخلاقية والمجتمع المدني ويبرز عنصر إرادة الجزئية في الفكرة الأخلاقية والدولة الحقيقة الفعلية للفكر الموضوعية إنها الروح الأخلاقية[1].

والأسرة هي الوجه الأول المباشر الحياة الأخلاقية وهي مؤسسة الاجتماعية التي تعتمد عليها بقية المؤسسات، فعلى هذه المؤسسة يعتمد المجتمع المدني والدولة طالما أنه لا يمكن أن يكون هناك مجتمع، ولا دولة بدون الأسرة، وتكتمل الأسرة فيما يرى هيغل بثلاث لحظات هي: الزواج، ملكية الأسرة، تربية الأطفال، وتفكك الأسرة.

[1]- زكي نجيب محمود، أحمد أمين: المصدر السابق، ص 280.

فالأسـرة حسـب هيغل هي الجوهر المباشـر للروح وهي تتميز بشـعور الروح بالوحدة وهو الحب والاتجاه الفكري الغالب هو الوعي بالفردية ولوجود بوضـعنا أعضـاء فيها وليس بوضعنا أشخاص مستقلين والأسرة تكتمل هذه اللحظات الثلاث وهي الزواج الذي يعده هيغل علاقة طبيعية وأخلاقية وبه تسـتمر الحياة ويمكن جواز انفصـام هذه العلاقة عن طريق الطلاق[1] والأسـرة وحدة تنطوي على فكرة أسـاسـية هي الحب المتبادل ومن هذه الوحدة يبدأ هيغل في تحليله لدولة كما أن الدولة عاجزة من تحقيق كل حاجات الفرد وتختلف المجتمع عن الأسـرة لأن طابع الأسـرة المحبة بينما المجتمع هو التنافس[2]، كذلك يذهب هيغل إلى القول أن الأسـرة هي مجال المرأة وبتالي اسـتبعاد السـناء عن الأنشـطة المرتبطة بالمجتمع المدني للدولة[3].

نصـل إلى أن الأسـرة مجال ضـيق خلاف المجتمع الواسـع النطاق، لأن الأسـرة موضوعها المحبة في الإنجاز وتعاون الأفراد فيما بينهم، ويظهر هذا خاصة في العلاقة التي تربط الزوجين وهي الزواج، وبالتالي الدولة عاجزة عن تلبية كل حاجات الأفراد فيظهر دور المجتمع في المعاملات المتبادلة، وعلى هذا يجب على المجتمع والدولة استبعاد دائرة النساء على هذه العملية لأنها أكثر عاطفية وذاتية.

1-1-الزواج:

الزواج عند هيغل واجب يفرضـه العقل وليس مجرد أمر يعتمد على الأهواء والنزوات الفردية، فالزواج في ماهيته رابطة اجتماعية وهو تموضـع ضـروري للعقل وللإرادة الكلية، ومن ثم فهو يحدد تحديدا أكثر دقة إذا قلنا أنه مشـروع أخلاقي، وهذا التعريف يسـتمد من الزواج جوانب الحب الذاتية الخالصـة، ويشـمل الزواج بوصـفه لنوع المباشـر من العلاقات الأخلاقية ونجد أن هناك ثلاث نظريات خاطئة من الزواج هي:

---

[1]- أميرة مطر: الفلسفة السياسية، المرجع السابق، ص 135

[2]- كامل محمد عويضة: هيغل أعلام الفلاسفة، دار الكتب العلمية، بيروت، 1996، ص 75

[3]- ميخائيل أنوود، معجم مصطلحات، المرجع السابق، ص 193

- التي تتصدر إلى الزواج على أنه مجرد علاقة جنسية بين الرجل والمرأة.
- ترى أن الزواج مجرد عقد مدني
- يعني تقيم الزواج على أساس الحب وحده كما عند الرومانتيكيون.

فالنظريات الثلاث هذه الزواج خاطئة، فكل واحدة منهم تهتم بجانب وتهمل الجوانب الأخرى في الزواج، فمثلا الأولى ترى أن الزواج مجرد علاقة جنسية وبالتالي تعمل جانب أنه تبادل حب في مقدمته بل تجعله إشباع غريزة فيزيولوجية لا غير، وبالتالي يجب أن تتوفر شروط في الزواج هي أن يكون الزوجين على وعي تام، كما يجب إعلان الزواج بالحفل للزفاف لأن هذا هو الإعلان عن دخولهما في هذا الرابطة.

1-2-ملكية الأسرة:

إن نظرت إلى الأسرة على أنها شخص واحد فإن هذه الملكية هي ملكية مشتركة للأسرة[1]، وبما أن الأسرة يمثلها الزوج فهو رب هذه الأسرة، وهنا يظهر ما يسمى بحق الأبناء في التربية والتعليم، إضافة إلى حقهم الطبيعي، فبعد أن كان للفرد في محيط دائرة الحق المجرد كان يمارس حريته في صورة خارجية الملكية فكذلك الأمر بالنسبة للأسرة لها الحق في الملكية على اعتبار أنها شخص واحد.

1-3-تربية الأطفال وتفكك الأسرة:

الزواج في جوهره وحدة رغم أنها وحدة داخلية فحسب، أو ميل وجداني من حيث وجوده الخارجي وحدة تنقسم إلى طرفين، فهذه الوحدة نفسها لا توجد خارجية موضوعية وصريحة إلا في الأطفال لأن الوالدين يحبان الأطفال بوصف حبهما كتجسيد لجوهرهما الخاص، ومن جهة النظر الفيزيقية هذه يتحول الافتراض المسبق هنا إلى نتيجة بحيث يوجد الأشخاص وجودا مباشرا بوصفهم أبناء، وهى تسير في سلسلة لا نهاية لها من الأجيال كل جيل ينتج الجيل التالي، وللأطفال حق الإعالة والتربية على نفقة الثروة المشتركة للأسرة، ويقوم حق الوالدين في خدمة أطفالهم ورعايتهم على أساس الواجب المشترك في المحافظة

[1]- هيجل، أصول فلسفة الحق، المصدر السابق، ص 40

على الأســـرة عموما، ويتحدد هذا الحق بهذه المهمة ومثل ذلك في حق الوالدين في تنظيم رغبات أطفالهم ولا يســتهدف عقاب الأطفال تحقيق العدالة، بل لغاية ذاتية أخلاقية أكثر من ذلك[1]، وينتج تفكك العائلة من حقيقة أن الأطفال حينما يبلغون الشــخصــية الحرة تعترف بهم في ســن الرشــد أشــخاص لهم حقوق قادرين على التملك ملكية خاصــة بهم وبحريته، وعلى تأسيس أسس يكون الأبناء فيها رؤساء والبنات زوجات[2].

نستطيع القول في الأخير أن الأطفال في ظل الأسرة لهم حقوق طالما أن للأسرة رب أو رئيس يملك ثروة الأســـرة كما ذكرنا ســـابقا، وبالتالي للأفراد أي الأطفال الحق في التعلم والتربية الحســـنة والمعاملة الجيدة لا بعقابهم، لأن هذا لا يؤدى إلى تحقيق العدالة كما يرى هيغل، لان غاية الأســـرة ككل هو المحبة بل يجب على الوالدين تربية الأبناء والحفاظ عليهم وعلى تنظيم حاجاتهم، لأن كل هذا يضمن لهم الحياة الهادئة وهذا كله خلافا للمجتمع المدني والدولة، لأن في ظلهما تنعدم المحبة بل يســـودها النزاعات والتبادلات ومختلف المعاملات الاجتماعية والاقتصادية وتفكك الأسرة يظهر في ظل ملكية الأبناء وبلوغهم الشخصية الحرة التي يمنحها سن الرشد.

2-المجتمع المدني:

تعتمد فكرة المجتمع المدني على تفكك الأسـرة حيث تنحل الأسـرة بعد نضـج الأطفال وتحولهم إلى أشـخاص مسـتقلين عن الأسـرة فتنشـأ بينهم علاقات مختلفة وتعدد الأهداف بعد أن كان الهدف واحد في الأسرة، ذلك لأن كل فرد يسعى لتحقيق مصلحته الخاصـة، غير أن حياة الأفراد ومعاملتهم وتعاقداتهم كلها ينظمها قوانين علم الاقتصـــاد، والأطفال عندما يصـــل مسـتواهم إلى الشـخصـية الحرة المسـتقلة ويشـعرون بأنفسـهم بوصـفهم أشـخاصـا أمام القانون، وبأنهم قادرين على أن تكون لهم ملكية خاصـة بهم ويؤسـسـوا أسـرة جديدة يصـبح فيها الأبناء

[1]- هيجل، أصول فلسفة الحق، المصدر السابق، ص 41.

[2]- هيغل، مبادئ فلسفة الحق، ترجمة تيسير الأرض، دمشق، 1987

رؤساء لهذه الأسرة، بحيث تصبح البنات زوجات في الأسر القديمة، لتصبح الأساس والمصدر لهذه الأسرة الجديدة.

صحيح أن داخل الأسرة لا يكون أنفسهم غايات في ذاتها بل تكون الأسرة غايتهم ملكهم لأن أصبحوا شخصيات فردية كل شخص منهم مستقل أعني غاية في ذاته، ولا يقترن بغاية أخرى غير نفسه فقط على أنه غاية، وأن يعامل جميع الأشخاص الآخرين على أنهم وسائل لغايته، وبهذا الشكل يصبح كل واحد معتمدا تماما على الآخرين جميعا، لأنه بدونهم بوصفهم وسائل لتحقيق غايته يستطيع بلوغ هذه لغاية ومن ثم ينشأ اعتماد متبادل مطلق بينهم، فكل منهم يستخدم الآخرين جميعا كوسائل لإشباع مطالبه وهذا الوضع أعني اعتماد الأشخاص المستقلين كل على الآخر هو ما يسميه هيجل بالمجتمع المدني[1].

نستطيع القول إذن أن المجتمع المدني ظهر نتيجة لتفكك الأسرة الناتج عن تجول الأطفال إلى أشخاص مستقلين عن الأسرة، فتنحل هذه الأسرة ويدخل هؤلاء الأشخاص في المعاملات والتعاقدات التي ينظمها القانون الاقتصادي لهذا المجتمع، بمعنى أوضح قدرة الأشخاص على أن تكون لهم ملكيتهم الخاصة فتنشأ نتيجة لذلك أسر جديدة.

يميز هيغل المجتمع المدني بأنه حالة للإدراك وليس حالة العقل، فالإدراك هو في الواقع بالنسبة إلى هيغل الملكة السلبية بالامتياز، إنه الذكاء الذي يفاضل بالتحليل ويطرح في حالة منفصلة والمجتمع المدني كالعائلة هو بالنسبة إلى هيغل شكل متناقض، مما يعني ببساطة أنه لما توجد في شكل تام تماما أو واقعي، ولذلك يتوصل إلى تحديدها النهائي الذي قصدها والذي هو الدولة وقد عارض هذا التناقص.

يتكون المجتمع المدني من مبدأ خاصية ممثل في الأفراد الذين هم أعضاء فيه وينتمون إليه عبر السمات المميزة التي هي: تفاضل فيما بينهم الحرفيون الخاصون، والخاص هو الشخص الملموس الذي هو بالنسبة إلى ذاته غايته الخاصة، أي أنه يعتبر نفسه غاية وحيدة لنشاطه، ويتحدد وجوده بمجموع حاجات فنحن هنا أمام فرد خاص يجدد مسلكه من

[1]– هيجل: أصول فلسفة الحق، المصدر السابق، ص 72

قبل مصلحته الخاصة على أنه مزيج من الضرورة الطبيعية والقرار الكيفي، أي أن الخاص عليه أن يسعى بنفسه وعنده الاختيار وراء الوسائل التي تبدو له أكثر فعالية لإرواء حاجته التي أنطلق منها[1].

فإذا كانت الحياة الاجتماعية مغروسة في الطبيعة فإن عناصر المجتمع المدني يكافحون من أجل غايات أخرى غير الإشباع المباشر للغرائز الأولية، فليس هناك حد للحاجات البشرية، فكلما تحققت حاجة ما ظهرت الحاجة إلى أخرى، وهذا يؤدي إلى الاعتماد المتبادل بين الناس، فإن اعتمدت على غيري في إشباع حاجاتي كما يعتمد غيري علي في إشباع حاجاته، والعمل الذي يقوم به الفرد في المجتمع المدني يؤدي في النهاية إلى الثروة التي هي نتاج اجتماعي.[2]

وبالتالي نخلص إلى الفرد الذي يصفه هيغل هنا هو الموضوع الاقتصادي حسب المفهوم الذي تم التطرق إليه سابقا لأنه يدخل في معاملات وتعاقدات اقتصادية تارة واجتماعية تارة أخرى، لأن كل فرد في المجتمع المدني له حاجاته في الفرد الآخر وينتج بهذا ما يسميه هيغل بـ: نظام الحاجات.

قام هيغل بمعالجة المجتمع المدني على ثلاثة أقسام هي كالتالي: 1-نظام الحاجات، 2-ممارسة العدالة، 3-النقابة.

والتي سوف نتطرق إليها بعد حديثنا عن الطبقية التي ظهرت في المجتمع المدني آنذاك لأن وجود حاجات في المجتمع يؤدي بالضرورة إلى ظهور طبقات اجتماعية، وعلى هذا الأساس تنشأ الطبقات الاجتماعية وفقا لتقسيم العمل والتبعية المتبادلة بين الناس من أجل إشباع الحاجات والحصول على الثروة.

1- جان بيار لوفيفر وآخرون: هيغل والمجتمع، ترجمة منصور القاضي، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، ط1، 1993، ص 26

2- هيجل: أصول فلسفة الحق، المصدر السابق، ص 75.

ونجد أن هيغل حددها في ثلاث طبقات هي:

- **الطبقة الزراعية (الطبقة المالكة للأرض):** ويسـميها هيجل أيضـا بالطبقة الجوهرية لأنها الطبقة المالكة للروح السـياسـية أو طبقة الفلاحين الذين يرتبطون ارتباطا مباشـرا وهم لهذا يعيشون عيشة بسيطة ويغلب عليهم طابع التعاون والثقة والاتحاد[1].

- **طبقة التجار والصناع:** الذين يعيشون في المدينة في مقابل بساطة الريف.

- **الطبقة الكلية:** كما يرى هيغل لأنها تنشد أساسا لتحقيق المصالح الكلية في المجتمع فهم يخدمون المجتمع ككل، لا ينتجون سلفا لكنهم يهتمون بالتنظيم والإدارة، ويرى هيغل أنه يجب إعفاء هذه الطبقة من العمل البشري لإشباع حاجاتهم[2].

وما يريد هيغل قوله في هذا الصـــدد أن المجتمع المدني (أو البرجوازي) يقوم على (مبدأ الجزئية) أي كل فرد يسعى إلى تحقيق غايته الجزئية، وبالتالي نتحول نتيجة ذلك المبدأ الجزئي إلى ما يلي: مادام كل فرد من ناحية يقوم بهذا العمل فهو إذن (مبدأ هام).

ومن هنا نستطيع القول أن المجتمع المدني يعتمد أساسين، الأول: الشخص الجزئي الذي يسعى إلى تحقيق وإشباع حاجاته، والثاني: الارتباط الضروري بين هذه الشخصيات الجزئية لأن كل واحد منهم يجد نفسه معتمدا على الآخر في عملية الإشباع هذه.

نســتخلص إذن أن الاهتمام الذاتي للفرد وبمصــلحته الجزئية يؤدي إلى اللامبالاة المطلقة للحياة المشـتركة بين الناس، لأن كل فرد يســعى وراء حاجاته وذلك اعتمادا على الآخرين، وبالتالي يصبح الوسط الاجتماعي غايته مادية أكثر مما هي عليه وتعاليم المجتمع المدني في نظر هيغل أنه يجب أن تبلغ الحاجات معناها الروحي أكثر.

الثلاث لحظات التي يتكون منها المجتمع المدني التي ذكرنا سابقا هي:

---

[1]- فريال حسن خليفة: نقد فلسفة هيغل، دار قباء للنشر والتوزيع، القاهرة، 1998، ص244

[2]- إمام عبد الفتاح إمام: دراسات في الفلسفة السياسية عند هيغل، دار قباء لنشر والتوزيع، القاهرة، 1993، ص 129-130

2-1-نظام الحاجات:

قلنا سابقا أن المجتمع المدني يعتمد على الشخصية المستقلة في تحقيق غاياته ما دامت هذه الغايات شخصية فحسب وليست كلية فهي حاجاته، حاجته في الطعام والشراب والمسكن ... الخ، ولا يشترط أن تكون هذه الحاجات مادية فحسب بل المهم أنها حاجات شخصية تخلو من عنصر الكلية ولكن لما كان الفرد يستخدم جميع الأفراد الآخرين كوسائل لتحقيق غاياته ولما كانوا هم يستخدمونه بالطريقة نفسها، فإنه ينشأ نظام من الاعتماد المتبادل في النسيج الاجتماعي للمجتمع، فأنا أعمل لإشباع غاياتي الخاصة لكن الآخرين يعتمدون على عملي لإشباع حاجاتهم، وأنا بدوري أعتمد عليهم لإشباع حاجاتي وذلك هو نظام الحاجات.

إن الخاصية بكونها أولا ما هو محدد ضد الشمولي والإرادة هي حاجة ذاتية هذه الحاجة تتصل إلى موضوعيتها أي إلى إرضائها بالوسيلتين التاليتين:

* **وسيلة الأشياء الخارجية:** التي هي حتى هذه المرحلة الملكية وإنتاج الحاجات أو إرادات الآخرين على حد سواء.

* **وسيلة النشاط والعمل:** الذي هو الحد الأوسط الذاتي والموضوعي فغاية الحاجة هنا إرضاء الخاصية الذاتية.

وبالتالي هدف الاقتصاد السياسي أو اقتصاد الدولة هو اكتشاف هذه الحاجة وإيجاد القوانين، وعالم الاقتصاد السياسي يأخذ بمبدأ "دعه يعمل أتركه يمر".

ومن ثمة يتضح لنا أن الفلسفة الليبرالية في السياسية والاقتصاد تعبر أدق تعبير عن نفوذ الطبقة البرجوازية التي كانت سائدة آنذاك في المجتمع، هذا الأخير أدى إلى تكوين الكثير من الاحتكارات ونتيجة لذلك ظهر ما يسمى تنظيم العدالة وظهور النقابة

2-2-تنظيم العدالة والنقابة:

للحظة الثانية التي يتكون منها المجتمع المدني هي تنظيم العدالة وهي تنشأ خلال الاعتماد المتبادل بين الأفراد لإشباع حاجاتهم، وهذا الاعتماد يحتاج إلى تنظيم يتخذ شغل

القوانين، إننا نستطيع أن نرتد بالقانون أصلا إلى الغريزة فلا شك أن القانون ينشأ من الغريزة لأن الغرائز تنظيمات بدائية للحياة الحيوانية، ويمكن القول أن التقاليد والعرف يمثل مرحلة أعلى من هذه التنظيمات طالما أنها تتضمن الوعي والمعرفة، ولكن العرف والتقاليد آلية ذاتية وجزئية من ناحية أخرى، أما القانون فهو عام، وإن كان فهو لا يمنعنا من القول بأن الأصل التاريخي للقوانين القديمة إنما يوجد في العادات والتقاليد والعرف وما إلى ذلك، والفرق بين العرف والقانون هو أن العرف يدرك بطريقة ذاتية وعارضة وبالتالي فهو أقل من القانون وأقل وضوحا منه، والمهم عند هيجل أن تذاع القوانين وأن يعرفها الناس جميعا فكما أن الحق لا يكون صحيحا في ذاته ما لم يكن قاعدة واعية للناس بصفة عامة[1].

نستطيع القول إذن أن القانون يجب أن يذاع على كافة الأشخاص دون تمييز، ومن حق الفرد معرفة هذا القانون واعترافه بأنه قانونه مهما كان الأمر ومن يخالف هذا القانون على عاتقه مسؤوليته اتجاه هذا.

وللحظة الثالثة النقابة إضافة إلى الشرطة ويمكن أن ننظر إلى هذا القسم كما هي الحال عادة في سبيل الجدل على أنه تطوير للقسمين السابقين، فنسق الحاجات وإشباعها قد أدى إلى ظهور القوانين وهذه القوانين تحتاج إلى من يطبقها وخاصة أن الفرد الذي يسعى إلى إشباع حاجاته، إنما يفعل ذلك في عالم المصادفات والفرضية، ومن هنا كانت وظيفة الشرطة حماية الفرد وحماية ممتلكاته ضد عوامل الصدفة والاتفاق، وطالما أن الفرد يسعى إلى إشباع حاجاته ومصالحه الخاصة وبالتالي تظهر الشرطة[2].

لكن الشرطة وحدها عاجزة عن الحماية من الأضرار التي يقع فيها، فيظهر دور النقابة التي تعمل على توسيع الأسواق والاقتصاد وسياسة الاستثمار المنظم.

---

[1]- هيغل: أصول فلسفة الحق، المصدر السابق، ص 76-77.

[2]- المصدر نفسه، ص 77.

3-الدولة:

الدولة عند هيغل هي أعلى تطور للروح الموضـــوعي، وهي ليســـت وســـيلة لتحقيق رفاهية الفرد لكنها غاية في ذاتها ولهذا فهي قد تتطلب تضحية الفرد في سبيل الغاية الحقيقية الكلية العاقلة للدولة[1].

والدولة هي الحرية في صـــورتها الواقعية، إنها تمثل تموضـــع الروح، أو الفكرة الإلهية متجســـدة على الأرض كل نشـــاط بشـــري وكل عمل فكري، إنما يتحقق من خلال الدولة وأنظمتها[2].

وهي مركب الأســرة والمجتمع المدني، وهي تمامها ومعها تصــل الفكرة الأخلاقية إلى تحقيقها الفعلي، إذن الدولة هي التحقق الفعلي للفكرة الأخلاقية، إنها العقل الأخلاقي بوصــفه إرادة جوهرية تظهر وتتجلى أمام ذاتها، وتعرف نفسـها وتعقل ذاتها، وإذا كانت الأسـرة أبرزت عنصـــرا من عناصـــر الفكرة هو الكلية كما أبرز المجتمع المدني عنصـــرا آخرا هو الجزئية فالدولة تبرز عنصـر الفردية وهو مركب الكلية والجزئية، فالدولة فرد حقيقي، إنها شـخص أو كائن حي يميز نفســـه بنفســـه بطريقة تجعل حياة الكل تظهر في جميع الأجزاء وهو الدولة، والدولة من ثمة ليست إلا الفرد نفسه، وقد تموضـع عن طريق حذف السمات العارضة الزائلة والتركيز على ما هو كلي فيه[3].

والدولة أيضا هي ذلك الانسجام بين المصلحة الخاصة للمواطنين مع الغاية أو الدولة أيضا هي المصلحة العامة للدولة، وهي فترة ازدهارها وقوتها، ويحتاج هذا التحقق إلى صراع طويل يقوم به العقل لكي يكشـــف عن النظم الســـياســـية التي يتحقق فيها هذا الانســـجام المنشود[4].

---

[1]- إمام عبد الفتاح إمام: دراسات هيغلي، دار الثقافة للنشر والتوزيع، د ب، 1984، ص 146.

[2]- أحمد محمود صبحي: في فلسفة التاريخ، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، 1996، ص 211.

[3]- هيغل، أصوف فلسفة الحق، المصدر السابق، ص 78.

[4]- مصطفى النشار: فلاسفة أيقضوا العالم، دار قباء للطباعة والتوزيع، القاهرة، 1991، ص 311.

مما سبق يتضح لنا أن الدولة حسب هيغل بهذا المعنى ليست مجرد مؤسسة نفعية تقوم بتطبيق القوانين وحمايتها وتوفيرها الأمن والغذاء لأفرادها، وإنما مهمتها أسمى لأنها تقوم بتوجيه المجتمع توجيها أدبيا وأخلاقيا، لأنها ليست وسيلة بل غاية في ذاتها لأن الفرد في ظل الدولة يتمتع بكل حريته وإرادته، له حقوق وعليه واجبات.

الدولة في نظر هيغل ليس غرضها أن تكفل لأعضائها الرخاء المادي والحرية المجردة، بل أن تجعلهم يقومون بتأدية وظيفتهم الرئيسية الحقيقية وهي أن يعيشوا فيها، وبالتالي أن يرتفعوا بذلك إلى الحرية الشيئية، وفي الدولة يصل الفرد إلى الأخلاقية العليا والأكثر عينية فهي تربي الفرد وتخضعه لنظام جماعي يحرره من أغراض طبيعية حيوانية وبالتالي الدولة لا تقلل من الفرد بل تسمح له بأن يكمل شخصيته وذلك بإدماجه في نظام أخلاقي أعلى من شأنه أن يتقدم في اتجاه ما هو كلي[1].

ومن ثم فإن الدولة هي كلا عاما، الكل الذي يتجاوز في حدوده وهويته الأفراد ولكن هذا الكل من جهة وحدانيته هو فرد، ولكنه ليس مجموعة أجزاء، وبالتالي الدولة لها طابعها الخاص الذي يقول بشأنه هيغل: "الطابع الجوهري للدولة هي فردانيتها وهي فردانية تجمع داخلها هذه الاختلافات أي الأعضاء في الدولة... "، وهي بالتالي وحدة لكنها وحدة مبعدة للوحدات الأخرى والدولة حين تتسم بهذه السمة تكون لها فردانية من حيث ماهيتها فرد ومن حيث السيادة هي فرد مباشر متحقق بالفعل، وبهذا فهي قوة مطلقة وهي إرادة جوهرية لأنها الحقيقة الفعلية لفكرة الموضوعية في عالم أخلاقي، تعرض نفسها على المواطن وأنها تمثل التطور الذي يجمع بين الأسرة والمجتمع المدني الذين تنصهر فيها لإرادة الفرد، وهي في غاياتها وحقيقتها الشكل النهائي للمجتمع الإنساني المتكامل[2].

وإذا كانت الدولة تمثل الوحدة بين الذاتية والموضوعية فإنها النشاط الفكري من فلسفة وفن ودين وعلم قانون وأخلاق ... بين مظاهر النشاط الإنساني أسماها وأكملها حيث تسمو

1- عبد الرحمان بدوي: المثالية الألمانية، المرجع السابق، ص 135.

2- إسماعيل مزروخي: دراسات في الفلسفة السياسية، دار الفجر للنشر والتوزيع، القاهرة، 2001، ص 263.

الروح على قيود الزمان يدعو إلى نبذ الأهواء والمصالح الشخصية ومن ثم فهو دعوة إلى تجاوز نطاق الفردية والذاتية كما أن تصور الشعب لفكرة الألوهية يشكل روح هذا الشعب وشخصيته، ومن ثم كان الدين أقرب صورة النشاط تحقيقا لأهداف الدولة، لأن المتدينين أقرب استعدادا للانقياد وأداء الواجب نحو الدولة، وبالتالي مبدأ قيام الدولة سابق على الدين لأنها التجلي النهائي لطبيعة الإلهية[1].

كان الدين يستند إلى العاطفة فإن الصورة الثانية لوحدة الذاتية والموضوعية للروح الإنساني تتجلى في الفن وظيفته أن تجعل ما هو إلهي شيئا محسوسا، ويستند الفنان في ذلك إلى الحدس والتخيل ومن ثم فإن الفن يعبر عن جانب الصورة لا المضمون ولا تعبر الحقيقة عن ذاتها بالعاطفة فحسب كما هو في الدين أو التخيل فقط، وإنها بالتفكير كما هو الحال في الفلسفة والعلم والأخلاق تتمثل في انقياد الفرد الروح الكل المتجسد في الدولة[2].

وفي الدولة تخمد كل مظاهر التعارض والنزاع، لأن تصبح كل مظاهرها فيها موجودة فعليا.[3]

نستطيع القول إذن أن الدولة حسب "هيغل" وجود إثنين:

- وجود جوهري أو أصلي في الفكر الخالص.
- وجود ثانوي أو فرعي في الواقع العيني.

كما أنها أيضا كائن حي (كائن عضوي) تتجلى فيه أولا الإرادة الإلهية ثانيا صورة الإرادة الإنسانية الحرة وهذا عندما تتحقق في الواقع العيني بمعنى أن الدولة هي الفكرة العقلية قبل أن تكون وتتجسد واقعيا.

كما أنها فكرة روحية وعقلية في آن واحد لأن الدولة هي في الأساس روح، فهي مؤسسة تغمرها القداسة الإلهية لأن تجسيد الفكرة الإلهية والإنسان إذن لا معنى له إذا عاش

---

[1]- محمد عزيز نظمي سالم: جدلية التاريخ والحضارة، مؤسسة شباب الجامعة للطباعة والنشر والتوزيع، الإسكندرية، 1996، ص 263.

[2]- المرجع نفسه، ص 265.

[3]- إسماعيل مزروخي: دراسات في الفلسفة السياسية، المرجع السابق، ص 263.

خارج نطاق الدولة لأنه يصبح تائها لا وطن له ويصبح كالجزء المفصول عن كله، لأن الدولة هي الكفيلة التي تحقق له الأمن والغذاء وحقوقه وواجباته وبالتالي الإنسانية ككل لا تكتمل إلا بالدولة وفيها.

وتقع معالجة هيغل الدولة في أقسام ثلاثة هي: الدستور، القانون الدولي، تاريخ العالم[1].

3-1-الدستور:

هو النسيج الداخلي للدولة أو دستورها، ينقسم إلى ثلاثة أقسام تقابل الأقسام الثلاثة للفكرة الشاملة فالدولة كما قلنا هي العقل، وقد تحقق بالفعل أو هي الفكرة الشاملة مع تحققها العقلي وهي لهذا تسير متفقة عناصر الفكرة الثلاثة الكلي والجزئي مع الفردي، والجانب الكلي في الدولة هو وظيفتها كمنبع ومصدر للقوانين، وهذا الجانب يقدم لنا السلطة التشريعية، أما الجزئي فهو يوجد في تطبيق القوانين على حالات جزئية خاصة، وهذا يعطينا السلطة التنفيذية، أما للخصلة الفردية فهي توجد في الشخص الحاكم أو الملك ويقال أحيانا أنه تكون كل سلطة من هذه السلطات مستقلة عن الأخرى بحيث تكون كل منها ضابطا أو مرجعا للسلطتين الأخريين وهو ما يسمى عادة بفصل السلطات.

وهذا الفصل ينظر إليه على أنه ضمان الحرية، غير أن هيغل يرفض هذه النظرة ويرى أن علينا أن ننظر إلى هذه الأقسام كوحدة واحدة، وعلى أن لكل منها سلطة الكلي بداخلها فكل منها متحدة مع سلطة الكل، فالسلطة التشريعية تسن القوانين من أجل الدولة ككل ومثل فكرة كهذه لا تعمل كل منها من أجل ذاتها بل من أجل الكل، ومثلها مثل الحياة في الكائن الحي فالحياة موجودة في كل خلية وهناك حياة واحدة فقط موجودة في جميع الخلايا، وإذا انفصلت أية خلية من هذه الحياة ماتت على الفور.[2]

---

[1]- هيغل: أصول فلسفة الحق، المصدر السابق، ص 79.

[2]- المصدر نفسه، ص 48.

فالملكية الدستورية هي الشكل السياسي الأمثل الذي يرتضيه هيغل وتضم الدولة الدستورية أو السياسية (الدستور السياسي) سلطات ثلاثة هي: التشريعية، التنفيذية وسلطة الملك.

وعلينا الآن أن نقول كلمات موجزة عن كل واحدة من هذه السلطات.

أ-**السلطة التشريعية:** هي الخصلة الكلية في الفكرة ذلك لأن القوانين يعني سن مبادئ عامة أو كلية للدولة، ولا تعني حالة هذا الفرد أو ذاك، والقوانين موجودة بالفعل وظيفة السلطة التشريعية، تطوير هذه القوانين الموجودة وجعلها مناسبة بحيث تلبي المطالب الجديدة التي تظهر في الدولة: "السلطة التشريعية تختص بما يلي:

- **القوانين:** بما هي من حيث ما تتطلبه من تعيينات جديدة، وما تحتاج إليه من اتساع بمضمون شؤون الحياة للدولة بأسرها".

- **السلطة التنفيذية:** إذا كانت السلطة التشريعية تختص بسن القوانين بصفة عامة، وهي بهذا تمثل الخطة الكلية فإن السلطة تختص بتطبيق هذه القوانين على حالات جزئية خاصة وهي لهذا تقابل لحظة الجزئية لأن مهمتها إدراج الجزئي تحت الكلي وهي تعمل في تعاون وثيق مع السلطة التشريعية والمناصب والوظائف سواء في هذه السلطة أو تلك ينبغي أن تكون متاحة لأي مواطن قادر على شغلها.

- **سلطة الأمير (الملك):** اللحظة الثالثة هي لحظة الفردية ويمثلها الملك الحاكم، ولا شك أنه بوصفه لحظة الفردية تجمع في جوفها اللحظتين السابقتين تصور يصعب على الفهم إدراكه، ذلك لأن الملك هو وحدة السلطتين التشريعية والتنفيذية، فهو بوصفه ممثلا اللحظة الكلية يقدم تصديقا عاما أو هو يعتمد اعتمادا مطلقا على القوانين على اعتبار أنها منبع منه وهو بوصفه ممثلا للحظة الجزئية المصدر المطلق للأعمال التنفيذية، إذ فيه تتمثل اللحظة الأخيرة في إصدار القرار والإرادة الأخيرة التي تضفي على أعمال وزرائه المشروعية[1].

[1]- هيجل: مبادئ فلسفة الحق، المصدر السابق، ص 48.

ومن هنا وظيفة الملك وهي سلطة العرش أو الملك، فيه تجتمع القوى المختلفة وتترابط في وحدة فردية هي قمة وأساس الكل الذي تكونه الملكية الدستورية، وبالتالي هذه السلطات هي ككل ولحد لا يمكن فصل الواحدة عن الأخرى وهي وحدة واحدة إذن.

3-2-القانون الدولي:

علاقة الدول بعضها ببعض هو الذي يؤلف ما يسميه هيجل بالقانون الدولي لكنه ينظر إليه نظرة خاصة يمكن إنجازها فيما يلي: كل دولة مستقلة وذات سيادة وليس ثمة سلطة على ظهر الأرض أعلى منها ومن هنا فعلاقة الدولة بغيرها من الدول لا تشبه علاقة الأفراد بعضهم ببعض داخل الدولة، ذلك أن الدولة يوجد فيها قانون قائم ومحاكم ترغم الأفراد على إتباع الصالح العام وتحد من الأهواء الفردية، ولا يوجد مثل هذا القانون ولا مثل هذه المحاكم لإرغام الدول على تنفيذ الاتفاقيات والمعاهدات التي تعقد بينها، ولهذا كانت الاتفاقيات والمعاهدات الدولية تقوم فقط على إرادة الحاكم، وهي إرادة فردية، ولهذا كانت الدول المتحالفة تشبه على أحسن الفروض الأهداف المتعاقدة.

لقد كانت تطلع إلى إقامة تحالف بين الدول يحل المنازعات التي تقوم بينها، لكن هيجل يرى أن هذه الفكرة مجرد حلم لأنها تتجاهل كل دولة مستقلة ذات سيادة، وأنه ليس ثمة سلطة تعلو هذه الدول، فكيف يمكن إذن أن تحل المنازعات التي تقوم بين الدول؟ تحل في النهاية عن طريق الحرب، والحرب قد تتغير أشكالها وأساليبها مع تقدم الفنون العسكرية، لكنها تستمر بصورة ربما تكون أكثر اعتدالا كوسيلة من الوسائل العسكرية الضرورية اللازمة للتقدم السياسي والنظر إليها على أنها لازمة، والحرب الصحيحة هي حرب الأفكار والدولة المنتصرة هي الأكثر صدقا والحرب تكون ضد الدولة لا ضد الأشخاص[1].

نستطيع القول في الختام أن كل دولة مستقلة بذاتها لها قانونها الخاص بها، وهذا القانون يخضع له كل الأفراد داخل هذه الدولة، ولا يحق لأي دولة أو محاكم أو قانون آخر أن يفرض على دولة ما من الدول تنفيذ اتفاقيات أو معاهدات فلا توجد إذن سلطة تعلو على

---

[1]- هيجل: مبادئ فلسفة الحق، المصدر السابق، ص 82-83.

الدول، وإن كان هناك نزاعات بين الدول فذلك يحل بحرب الأفكار وليس حرب البنادق كما قال هيجل، لأن الدولة الصادقة هي التي تنتصر في النهاية والعكس صحيح.

3-3-تاريخ العالم:

إذا كان القانون الدولي يقوم على العرضـــة والاتفاق فإن ذلك يعني في الحال وجود نقص وقصـور في علاقة الدول وبحق أن كل دولة تمثل وجها جزئيا من الفكرة الشـاملة، أو من العقل الكلي الذي يفضـي نفسـه في أوجه مختلفة في الزمان وتعاقب هذه الأوجه هو الذي يكون ما يسميه هيغل بالتاريخ الكلي (تاريخ العالم)، وهذا التاريخ لا تحكمه الصـدفة أو القدر الأعمى وإنما يحكمه العقل الخالد، وعلى ذلك فالتاريخ ليس خليطا أعمى من المصـــادفات، ومنه ينبثق العقل الكلي، عقل العالم متحررا من جميع القيود وهو يشـــكل ذاته ويمارس حقه وهو أعلى الحقوق فوق هذه العقول المتناهية في تاريخ العالم الذي هو محكمة العالم، وهذا العقل الكلي يتجسد في كل حقبه من التاريخ في شعب معين فيتقدم بقية الشعوب ويسير في مقدمة مركب الحضارة[1].

وهو الذي اختار في حقب مختلفة المصـــريين والآشـــوريين والإغريق والرومان والفرنسـيين.... الخ، وهي شـعوب تتجمع في معين التاريخ حول الروح اللامتناهية كما تلتف الملائكة حول العرش.

نسـتخلص أن التاريخ الكلي (العالم) قائم على الفكرة (العقل) ولا تحكمه الصـدفة كما ظهر ذلك مما سـبق، وبالتالي الدولة عند هيغل تجسـيد للتاريخ الكلي أو التاريخ العالمي كما أن الدولة المثالية موجودة في كل مكان وليس موجودة في أي مكان في آن واحد.

المطلب الثاني: دور الدولة.

للدولة خصـائص جوهرية فهي إلهية أسـمى صـورة لتحقق الفكر في تقدمه في ثنايا العصور، أي تعبير عن روح العالم، وهي الفكرة الإلهية في الأرض إنها بصمة الله على وجه الدنيا والدولة كائن أعظم بكثير من الأعضـــاء الذين يؤلفونه لأعضـــائه قيمة إلا من حيث

[1]- هيجل: مبادئ فلسفة الحق، المصدر السابق، ص 83-84.

صلتهم به فكل ما يصل إلينا من واقع فكري ينفذ إلينا من ثنايا الدولة، فالأفراد يتبعون الدولة وللدولة الحق الأعلى على الفرد وواجب الفرد الأسمى يكون في خدمة الدولة، ومن ثمة ليس هناك قانون أخلاق يحكم الدولة ويهيمن عليها فهي تبدع الأخلاق سواء في شؤونها الداخلية أم علاقاتها الخارجية، فالدولة هي التي تضع المعايير الأخلاقية للمواطنين، والدولة هي التي تحدد حقوقنا وتحدد الحق في ذاته، وكل ما تراه الدولة فهو حق[1].

فالدولة بهذا المعنى كائن أسمى يحقق رفاهية الأفراد وحريتهم ويربط مصالح الأسرة والمجتمع بأهداف عامة كلية شاملة، وليس معنى هذا طمس ذاتية الأسرة والمجتمع، لأن التناقض قائم في الأعماق، والتناقض هو مناط الحيوية في الحياة الإنسانية.

وللدولة خصائص جوهرية فالدولة إلهية وهي تعبير عن روح العالم لأنها وحدة دراسة التاريخ لأن قيامها أمر عقلي في ذاته ولذاته من حيث أنها تعبر عن إرادة الروح وتموضعها أو تجسيدها في صورة واقعية، وكما أنه ليس للعين من قيمة إذا اقتلعت من الجسم فكذلك ليس للفرد من قيمة خارج نطاق الدولة وإرادته[2].

نستطيع القول في الأخير أن الفرد بلا دولة كالجسد بلا روح والعكس صحيح، والدولة أسمى وأرقى تطور عرفته المجتمعات البشرية والتي تكتمل فيه الصورة الحقيقية للأخلاق، لأن الدولة هي التجسيد لفكرة الأخلاقية، فكل دولة لها أخلاقيتها الخاصة.

[1]– كامل محمد عويضة: هيغل، المرجع السابق، ص 74.

[2]– محمد عزيز نظمي سالم: جدلية التاريخ والحضارة، المرجع السابق، ص 263.

الخاتمة

خاتمة:

في خاتمة هذا البحث نستنتج ما يلي:

1-إن الدولة حســـب هيغل هي فكرة عقلية تقبل أن تكون واقعا عينيا لأن الدولة كلية من حيث الصورة فالفكر هو المبدأ الجوهري لهذه الصورة.

2-الدولة كذلك (روح) أعلى مؤسسات البشرية وأكثرها قداسة لكنها مؤسسة تغمرها القداسة الإلهية وقد تموضعت بمعنى قد هبطت من عالم الروح ثم اتخذت موضعا في الواقع.

3-الدولة بهذا المعنى هي روح في الأســاس إذ لا يعد الروحي عنصــرا غريبا عن الدولة أي الدولة أبدية لأن الروح تنتهي إلى الأبدية تلك هي وجهة نظر هيغل في أساس طبيعة الدولة.

4-ينطلق هيغل في تأســـيس (فكرة الدولة) من التفكير العقلي المجرد باعتبار العقل في رأيه هو المركب اللانهائي للأشياء وهو ماهيتها وحقيقتها الكاملة وهو ذاته مادة ومن ثم فإن العقل هو الذي يوجه العالم أو هو الذي يحكم العالم أي أن العقل يحكم التاريخ، ومن هذا المنظور فإن الدولة برأي هيغل تجسيد الحرية العاقلة، كما تحقق ذاتها في صـورة موضـوعية، فالدولة كما يقول هي فكرة الروح في التجلي للإرادة البشرية وحريتها.

5-إن الدولة برأي هيغل لها أساس مزدوج أولهما أساس روحي أو عقلي ثانيهما أساس واقعي لكنه مســتمد من الأســاس العقلي لأنه ليس على أنها كائن حي بمعنى أن الدولة بالضــرورة كائن حي أو روحية تتجلى فيها أولا الإرادة الإلهية كما تتجلى فيها ثانيا صـــورة الإرادة الإنسانية الحرة عندما تتموضع في الواقع العيني.

6-الدولة برأي هيغل وجودين وجود جوهري أو أصــلي الفكر الخالص ووجود ثانوي أو فرعي في الواقع العيني.

7-إن الدولة كائن عضــوي أو حي وتعني النظرة العضــوية للدولة أنه إذا طرأ خلل في جزء من أجزاء الكائن الحي فلا بد أن يؤثر هذا تأثيرا عميقا في سائر الأجزاء.

8-هيغل يقول بازدواجية أصــل الدولة وطبيعتها، فالدولة برأيه تعبر عن الإرادة الإلهية الروح الموجودة على الأرض كما تعبر عن الواقع الذي تموضــعت فيه الروح على الأرض، ومن ثم

يجب أن تفهم الدولة على أنها كائن حي بمعنى الروح وقد تحولت إلى كائن عضوي حي في الواقع العيني.

9-إن هيغل يعتقد أن تشكل الحكم الصالح في نظام الدولة السياسي هو الذي يستند إلى قاعدة الحكم الوراثي أو توارث الحكم وتوارث السلطة السياسية وهذا الشكل هو المعروف قديما وحديثا بالشكل الملكي الذي تتوارث فيه أسر معية السلطة السياسية عن الآباء والأقارب. إذ يعتقد هيغل اعتقاده في ضرورة تمثيل الملك للدولة عندما يربط شخصية الدولة بشخص الملك فيقول لا تكون شخصية الدولة واقعية فعلا إلا من جهة كونها شخصا فهو بذلك يفضل الشكل الملكي.

10-يؤكد هيغل رأيه في غاية الدولة هي غاية طبيعة الإنسان باعتباره كذلك، بما أن الإنسان رئيس الطبيعة بمقتضى الاستخلاف الذي خلق له الدولة كذلك هي قدر الإنسان وقضائه فهي تلد في السماء باعتباره الروح الموجودة على الأرض، أي الدولة هي أساس تعبير عن المشيئة الإلهية لا عن إرادة الأفراد الذين ينتجون الدولة أي خضوع هؤلاء الأفراد لإرادة الله وعلى هذا الأساس من النظر فإن الدولة حسب هيغل أعلى تطور للروح الموضوعي هذا الأخير الذي يتموضع في المكان والزمان.

11-فكرة الدولة هي الفكرة الكلية بوصفها جنسا إنها الروح وقد وهبت نفسها للتحقق الفعلي في مسار التاريخ العالمي من هذه الزاوية يرتبط الدين أوثق ارتباط بالمبدأ السياسي فلا يمكن أن توجد الحرية إلا حيث ينظر إلى الفردية على أنها تمتلك وجودها الإيجابي والواقعي في الوجود الإلهي وهذا ما نعنيه بقولنا إن الدولة تعتمد على الدين.

12-إن الدولة هي فكرة الروح في التدلي الخارجي للإرادة البشرية وحريتها ولذلك فإن التغير في وجهة التاريخي يرتبط بالدولة ارتباطا لا ينفصم عن تاريخ العالم، إذن يعرض التدرج في تطور ذلك المبدأ الذي يكون مضمونه الجوهري هو الوعي بالحرية.

13-إن الدولة هي الفكرة الكلية بوصفها حسا إنها الروح وقد وهبت نفسها التحقق الفعلي في مسار التاريخ العالمي.

قائمة المصادر والمراجع

قائمة المصادر مراجع:

أولا: المصادر:

1) هيغل: أصول فلسفة الحق، ترجمة: إمام عبد الفتاح إمام، مكتبة مدبولي، القاهرة، مجلد1، 1996.

2) هيغل، محاضرات في فلسفة التاريخ العقل في التاريخ، ترجمة إمام عبد الفتاح إمام، دار الثقافة للنشر والتوزيع، القاهرة، 1986

3) هيغل، مبادئ فلسفة الحق، ترجمة تيسير الأرض، دمشق، 1987

4)

ثانيا: المراجع

5) أحمد محمود صبحي: في فلسفة التاريخ، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، 1996

6) إمام عبد الفتاح إمام: دراسات في الفلسفة السياسية عند هيغل، دار قباء لنشر والتوزيع، القاهرة، 1993

7) إمام عبد الفتاح إمام: دراسات هيغلية، دار الثقافة للنشر والتوزيع، د ب، 1984.

8) إسماعيل مزروخي: دراسات في الفلسفة السياسية، دار الفجر للنشر والتوزيع، القاهرة، 2001

9) أميرة حلمي مطر: الفلسفة السياسية من أفلاطون إلى ماركس، دار المعارف، ط3، القاهرة، 1986

10) برنار بورج، أفكار هيغل، مراجعة جورج كتوره، مجلة الإنماء العربي للعلوم الإنسانية، العدد 23، أكتوبر/نوفمبر 1982

11) جان بيار لوفيفر وآخرون: هيغل والمجتمع، ترجمة منصور القاضي، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، ط1، 1993

12) زكي نجيب محمود، أحمد أمين: قصة الفلسفة الحديثة، لجنة التأليف والترجمة والنشر، القاهرة، ج2، د ت

13) كامل محمد عويضة: هيغل أعلام الفلاسفة، دار الكتب العلمية، بيروت، 1996

14) محمد الجبر: الموجز في مفهومي الأخلاق والدولة عند هيجل، دار المعرفة للطباعة والنشر والتوزيع والترجمة، ط1، دمشق، 1994

15) محمد عزيز نظمي سالم: جدلية التاريخ والحضارة، مؤسسة شباب الجامعة للطباعة والنشر والتوزيع، الإسكندرية، 1996
16) مصطفى النشار: فلاسفة أيقضوا العالم، دار قباء للطباعة والتوزيع، القاهرة، 1991
17) عبد الرحمان بدوي: المتتالية الألمانية شيلغ، دار النهضة العربية، القاهرة، 1965
18) عبد الله العروي: مفهوم الدولة، المركز الثقافي للنشر والتوزيع، ط7، الدار البيضاء، 2001
19) فضل الله محمد إسماعيل: الدولة المثالية، مكتبة بستان المعرفة، الإسكندرية، 2003
20) فرانسو شاتليه: هيغل، ترجمة جورج صدقني، منشورات وزارة الثقافة والإرشاد القومي، دمشق، ط2، 1976
21) فريال حسن خليفة: نقد فلسفة هيغل، دار قباء للنشر والتوزيع، القاهرة، 1998

ثالثا: الموسوعات والمعاجم الفلسفية

22) رونى إيلى ألفا: موسوعة أعلام الفلاسفة العرب والأجانب، دار الكتب العلمية، بيروت، ج2.
23) جميل صليبا: المعجم الفلسفي بالألفاظ العربية والفرنسية والإنجليزية واللاتينية، ج1، دار الكتاب اللبناني، بيروت، لبنان، 1982
24) ميخايل أنوود: معجم المصطلحات هيجل، ترجمة: أمام عبد الفتاح، المشروع القومي للترجمة، مصر، 2000

فهرس المحتويات

فهرس المحتويات

العنوان	الصفحة
شكر التقدير	
مقدمة	
مدخل	
1-مفهوم الأخلاق	6
أ-لغة	6
ب-اصطلاحا	7
2-مفهوم الدولة	8
أ-لغة	8
ب-اصطلاحا	10
3-نبذة عن حياة هيجل	12
المبحث الأول: فلسفة الروح	
المطلب الأول: فلسفة الروح عند هيغل	15
1-الروح الذاتي	15
2-الروح الموضوعي	16
أ- مرحلة الحق المجرد	18
1-1-الملكية	19
1-2-التعاقد	20
1-3-الخطأ	21
ب-الأخلاق الفردية (أخلاق الضمير)	22
2-1-المسؤولية	23
2-2-النية	24
2-3-الخير	25

ج-الأخلاق الموضوعية	26
المطلب الثاني: الروح المطلق	27
المبحث الثاني: الدولة	
المطلب الأول: مقومات الدولة	29
1-الأسرة	30
1-1-الزواج	31
1-2-ملكية الأسرة	32
1-3-تربية الأطفال وتفكك الأسرة	32
2-المجتمع المدني	33
2-1-نظام الحاجات	37
2-2-تنظيم النقابة والعدالة	37
3-الدولة	39
3-1-الدستور (السلطات الثلاث)	42
3-2-القانون الدولي	44
3-3-تاريخ العلم التاريخ الكلي	45
المطلب الثاني: دور الدولة	45
خاتمة	48
قائمة المراجع	51
فهرس المحتويات	